علم القراءات القرآنيَّة
عند الإمام ابن عرفة التونسيِّ (ت ٨٠٣ هـ)

دكتور/ كامل بن سعود بن مطيران العنزي
أستاذ علم القراءات المشارك
قسم الدراسات القرآنية- كلية التربية
جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

يهدف هذا البحثُ إلى التَّعريف بإمام من أئمَّة علم القراءات القرآنيَّة في بلاد تونس؛ ألا وهو الإمام المفسِّر الفقيه المقرئ اللغويُّ ابن عرفة الورغمِّي (ت٨٠٣هـ)، وإلقاء الضَّوء على شخصيَّته القرائيَّة، وبيان جهوده في خدمة علم القراءات القرآنيَّة، وإيضاح منهجه في كيفيَّة عرض مسائل هذا الفنِّ الروائيَّة والدرائيَّة في كتبه، ودراسة جملةٍ من آرائه وفتاويه في هذا الفن، وأثرها في المأخوذ به، والمعوَّل عليه، وكلٌّ ذلك بعد تتبُّعِها في تآليفه الفريدة، واستقرائِها في مصنَّفات تلاميذه المجيدة.

ويتكوَّن البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس.

الكلمات المفتاحية: ابن عرفة، منهج، التواتر، الشاذة.

Abstract

This research aims to present information about one of the imams of Qur'anic Readings in Tunisia, Ibn Arafah Alwarghammi (d. ٨٠٣ AH). It aims to shed light on his personality with respect to the Quranic readings and to study the most prominent of his opinions in issues related to the science of Quranic readings and their foundations. It aims to clarify his methodology in presenting the letters and rules of reading in his books.

This is done by looking into them in the works he wrote and investigating them in the beneficial works of his students.

The research is composed of an introduction, four topics, a conclusion, and an index.

Key words: Ibn Arafah, methodology, Multiple reports, atypical reading

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد الأمين، وعلى آله وصحبه الميامين، وعلى أتباعه الأكرمين، وعلى كلِّ من سار على منهاجه بإحسان إلى يوم الدِّين، أما بعد:

فإنَّ علمَ القراءات القرآنيَّة من أجلِّ العلوم؛ التي نالت كلَّ عنايةٍ من لدن علماء الأمة وقرَّائها، وقد حَظِيَ باهتمامهم في كلِّ مصرٍ وعصرٍ؛ فهو مأرزُ القراء، ومورِدُ الفصحاء، ومعينُ الفقهاء، والكلُّ يردُ عليه، ويفدُ إليه.

وقد مرَّ هذا العلم الشّريفُ، والفنُّ المنيفُ بمراحلَ وأطوار؛ حتَّى استقرَّ فنًّا واضح المعالم والآثار، وترتبطُ نشأتهُ التاريخيَّة بتلقِّي الصَّحابة- رضي الله عنهم- القرآنَ الكريم من النبيِّ- صلى الله عليه وسلَّم-، ثمَّ تلقَّاه التَّابعون عن الصَّحابة الكرام، وعن التَّابعين أخذهُ تابعوهم، وهكذا جيلاً عن جيلٍ إلى يومنا -هذا-.

وقد عرفَ أهلُ إفريقيَّة علمَ القراءات القرآنيَّة في وقتٍ مبكِّرٍ؛ حيث عَمِل الفاتحونَ لها على تعليم أهلها شئون دينهم، ويأتي على رأس ذلك كتابُ ربهِّم.

وتعدُّ **(تونسُ)** إحدى الأقطار العربيَّة الإفريقيَّة؛ التي برزَ فيها مقرئونَ مشاهير، وعلماءُ نحارير؛ نذروا أنفسهم لخدمة القرآن وعلومه -إقراءً وتعليمًا، وجمعًا وتأليفًا، وتحريرًا وتقريرًا، وبحثًا وتنقيرًا-، وحسبكَ أن تذكرَ منهم: الإمامَ أبا عبد الله محمَّد بنَ سفيان القيروانيَّ (ت ٤١٥ه)، والإمامَ أبا محمَّد مكيَّ بنَ أبي طالب القيسيَّ القيروانيَّ(ت٤٣٧ه)، والإمامَ أبا العبَّاس أحمدَ بنَ عمَّارٍ المهدويَّ(ت٤٤٠ه)، وغيرهم كثيرٌ [1].

ومن الأعلام الأفذاذ الذين أنجبتهم الدِّيارُ التونسيَّة، وكانَ لهم فيها آثارٌ سنيَّة؛ الإمامُ أبو عبد الله محمَّدُ بنُ عرفةَ الوَرْغَمِّي (ت ٨٠٣ه) عالمُ تونسَ، وخطيبُها، ومفتيها، وآية إتقان المعارف وسَبرِها، وإجادة العلوم ونشرِها؛ لاسيَّما علوم الشَّريعة المجيدة؛ من فقهٍ وتفسيرٍ وحديثٍ وعقيدةٍ.

ومع شهرة هذا الإمام في العلوم الشرعيَّة، والاشتغال بها، والانقطاع لها،

(١) انظر -للمزيد-: معجم تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ، وكتاب العمر في المصنَّفات والمؤلفين التونسيين لحسن عبد الوهاب، وفيه ترجمة لأربعة وثلاثين علما من شيوخ تونس الذين اعتنوا بالقرآن وعلومه.

والتأليف فيها؛ فقد كان له جهود عظيمةٌ في علم القراءات القرآنيَّة، وقد شَهِدَ أئمَّة الإقراء بمكانته، وأشادوا بمنزلته، ويكفي من دلائل ذلكَ؛ قولُ الإمام المحقِّق ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) عنه:

(ولم تزل الحجَّاجُ ترد علينا بأخباره السَّارة، حتَّى كنتُ في الديار المصريَّة؛ فقدمها حاجًّا، فاجتمعتُ به بالقاهرة، وحَجَجْنا -جميعًا-، فاجتمعنا بالحرم الشَّريف، فاستجزتُه تجاه الكعبة المعظَّمة؛ فأجازني وأولادي -جميعًا-، ثمَّ رجعنا إلى الدِّيار المصريَّة؛ فاجتمعتُ به كثيرًا، وأنشدتُّه، وأنشدني، وتوجَّه إلى بلاده في ربيع في سنة ثلاث، ولم أرَ مغربيًّا أفضل منهُ، توفِّي ليلة الخميس الرَّابع والعشرينَ من جمادى الآخرة سنة ثلاث وثمانمائة بتونسَ، ولم يخلفْ بعدهُ مثله) [1].

ومع هذه المكانة العالية، والرتبة السَّامية؛ لم يحظَ هذا الإمام – فيما أحسبُ- بدراسة مفردة تبيِّنُ جهودهُ ومنزلته في علم القراءات القرآنيَّة؛ لذا اجتهدتُّ أن أسلِّطَ الضَّوء على شخصيَّته القرائيَّة، وأدرسَ جملةً من فتاويه وآرائه المتعلِّقة بأصول هذا الفنِّ، وأبيِّنَ منهجهُ في كيفيَّة عرضها، وذلك من خلال ما ذكره في مؤلفاته، أو جاء في تقييدات تلامذته.

● **أهميَّة البحث وأسباب اختياره:**

دفعني لاختيار هذا الموضوع، والكتابة فيه جملةٌ من الأسباب؛ أذكرُ منها:

١- التعريفُ بشخصيَّة الإمام ابن عرفةَ القرائيَّة، وجهوده الإقرائية، وإلقاء الضَّوء على مكانته السَّامية في علم القراءات القرآنيَّة.

٢- الاطِّلاعُ على جملة من آرائه وفتاويه في مسائل هذا العلم وأصوله، ودراستها، وتجليةُ موقف علماء عصره منها، وبيان أثرها في المعوَّل عليه، والمأخوذ به.

٣- بيان منهجه في عرض القراءات، وأنواعها، ومصادرها في كتبه، وإيراد نماذج من ذلك.

٤- جلالة قدرُه الشَّامخة، ومكانتهُ الرَّاسخة، وقد شَهِدَ أكابرُ العلماء له بذلك.

(١) غاية النهاية لابن الجزري (٣٢٣/٢).

● **الدراسات السابقة:**

بعد الرجوع إلى محرِّكات البحث وقواعد المعلومات، والفهارس العلميَّة والبيانات؛ لم أقف على دراسة مفردة تعرِّفُ بالإمام ابن عرفةَ مقرئًا، وتبيِّنُ منهجه في كيفيَّة تناول مسائل علم القراءات في كتبه، وتدرسُ آراءه، وتجلِّي موقف علماء عصره منه.

وجلُّ الدراسات والأبحاث السَّابقة- التي وقفتُ عليها- هدفت إلى إبراز الجانب التفسيريِّ، والفقهيِّ عنده، وإظهار أثره فيهما(١)؛ لذا أحسبُ أنِّي لم أسبق إلى الكتابة في هذا الموضوع بهذه الصُّورة.

● **خطة البحث:**

يتكوَّن هذا البحث من: مقدِّمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس لأهمِّ المصادر والمراجع.

- **فالمقدمة:** تشتملُ على أهميَّة البحث، وأسباب اختياره، والدِّراسات السابقة، وخطَّة البحث، ومنهجه.
- **وأما المباحث؛ فهي كالآتي:**

- **المبحث الأول:** تعريفٌ موجزٌ بالإمام ابن عرفةَ، وحياته، ومكانته، وآثاره.
- **المبحث الثاني:** الإمام ابن عرفة مقرئًا.
- **المبحث الثالث:** علم القراءات القرآنية في كتب الإمام ابن عرفة.
- **المبحث الرابع:** آراؤه وفتاويه في مسائل قرائيَّة.

- **ثمَّ الخاتمة:** وفيها أبرز نتائج البحث وتوصياته.
- **وأخيرًا: فهرس أهمِّ المصادر والمراجع.**

● **منهج البحث:**

اجتهدتُ بالالتزام بالمنهج المتَّبع في كتابة البحوث العلميَّة، وقد راعيتُ- قدر الإمكان- فيه الإيجاز والاختصار، وانتقاء النصوص والآثار، وحرصتُ - كذلك- على إيراد الجديد من المعلومات، والوليد من البيانات، وأذكرُ من معالم منهجي فيه:

---

(١) انظر- مثلاً-: دليل الرسائل الجامعية في علوم القرآن حتى عام ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م، إعداد مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي (١/ ٤٧٩)، وممن أشار - كذلك- إلى جملة من الدراسات العلميَّة حول الإمام ابن عرفة الباحث: إبراهيم عباس في رسالته الموسومة بـ: ترجيحات الإمام ابن عرفة في تفسيره- سورة المائدة أنموذجًا- (ص ١٤)، والباحثة: سهام الوادعي في رسالتها علوم القرآن عند ابن عرفة -عرضًا ودراسة- (٣-٤)، وغير ذلك.

١- كتابةُ الآيات القرآنيَّة بالرسم العثمانيِّ؛ وفْقَ روايــة حفــص عــن عاصــمٍ، واخترتُ الإشارة إلى اسم السُّورة، ورقمها في المتن بين معقوفين.

٢- لم أترجم لكلِّ من ذكرت له قولًا، أو رأيًا من الأعلام، واكتفيتُ بالإشارة إلى سنة وفاته بين قوسين في أوَّل موضع يرد فيه، وذلك لئلَّا أثقلَ البحث بكثرة الهوامش.

٣- توثيقُ النُّصوص، والمسائل العلميَّة من مصادرها الأصيلة.

٤- تدكينُ الخطِّ في بعض العبارات، وذلك لأهمِّيتها في سياق الكلام.

٥- تذييلُ البحث بخاتمة، وفهرسٍ لأهمِّ المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن يوفِّقنا لمراضيه، ويجعلَ مستقبل حالنا خيراً من ماضيه، وصــلَّى وســلَّم على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّد الإمام، وآله وصحبه الكرام، وعلى كلِّ من تبعه إلى يوم القيام.

والحمد لله ربِّ العالمين

المبحث الأول

تعريفٌ موجزٌ بالإمام ابن عَرَفةَ، وحياته، ومكانته، وآثاره [1]

- **اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته:**

هو شيخ الشُّيوخ، وعمدة أهل الرُّسوخ؛ الإمام الفقيه، والعالم النَّبيه: أبو عبدالله محمَّد بنُ محمَّد بن عَرَفةَ الوَرْغَمِّيُّ نسبًا، المالكيُّ مذهبًا، التُّونسيُّ مولدًا ونشأةً.

والوَرْغَمِّيُّ ضبطُها بفتح الواو، وسكون الرَّاء، وفتح الغين المعجمة، وتشديد الميم؛ نسبة إلى قبيلة **(وَرْغَمَّة)** القاطنة في الجنوب التُّونسي [2].

وكان مولدُه في تونس سنة (٧١٦هـ)، وهذا ما نقلهُ غير واحد من تلاميذه؛ كقول العلَّامة ابن فرحونَ (ت٧٩٩هـ) في معرض ترجمته له:

(ولما زارَ المدينةَ النبويَّةَ -على ساكنها أفضلُ الصَّلاة والسَّلام- نزلَ عندي في البيت، وذكَرَ لي مولدَه أنَّه سنةَ ستَّ عشرةَ، وسبعمائة -نفعَ الله تعالى به-) [3].

---

(١) آثرت الإيجاز -قد الإمكان- في عرض ترجمة الإمام ابن عرفة، وذلك لشهرته الذائعة، وهي مصدَّرة في عدد من كتبه المحققة الشائعة، و قد حرصت على إيراد الجديد من المعلومات، والوليد من البيانات، ومن أبرز موارد ترجمته- وهي مرتبة ترتيباً أبجديًّا-:

- الأعلام، خير الدين الزركلي (٤٣/٧-٤٤).
- إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني (٢/ ١٩٢).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (٢٥٥/٢-٢٥٦).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٢٢٩/١).
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد بن محفوظ (٣٦٣/٣-٣٧١).
- درة الحجال في أسماء الرجال، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي (٢٨٠/٢-٢٨٣).
- الديباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، إبراهيم بن علي بن فرحون (٣٣١/٢- ٣٣٣).
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمد بن أحمد المكي الحسني الفاسي (٢٣٦/١-٢٣٧).
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف (٣٢٦/٢-٣٢٧).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (٦١/٩-٦٢).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٢٤٠/٩، ٢٣٣/١١).
- طبقات المفسرين للداوودي، شمس الدين محمد بن علي الداودي (٢٣٦/٢-٢٣٨).
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (٣٢٣/٢).
- فهرست الرصاع، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ص١٦١-١٦٨).
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أبو العباس أحمد التنبكتي (١٠٠/١-١٠٨).
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أبو العباس أحمد التنبكتي (ص٤٦٣-٤٧١).
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (١٧٧/٢-١٧٩).
- الوفيات، ابن قنفذ القسطنطيني (ص٣٧٩).

(٢) انظر- للمزيد-: تاريخ ابن خلدون (٧١/٧)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٢٤٠/٩، ٢٣٣/١١)، وذيل لب اللباب في تحرير الأنساب لشهاب الدين الوفائي(ص٢٣٥)، وكتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين لحسن عبد الوهاب (٧٦٢/١).

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (٣٣٣/٢) بتصرف يسير.

وقول العلَّامة أحمدَ بن محمَّد البَسِيليِّ التونسيِّ (ت ٨٣٠هـ):

(ووُلِدَ شيخُنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ عرفةَ سنةَ ستَّ عشرةَ، وسبعمائة) [١]، ونصَّ البَسِيليُّ – أيضًا– على تحديده بقوله: (وُلِدَ ليلةَ سبع وعشرينَ من شهر رجبَ من العام المذكور) [٢].

وينحدرُ الإمامُ ابن عرفةَ من بيت علمٍ وديانة، وشرف وصيانة؛ فوالدهُ كانَ من العُلماء السائرينَ على منهج الصَّالحين، والسَّلف الماضين [٣]؛ خيِّرًا متعبدًا، وقد جاورَ بالمدينة الشَّريفة، ولازمها؛ حتَّى توفِّي بها سنة ثمانٍ وأربعينَ وسبعمائة.

ولم تكن كتب التَّراجم سخيَّة في ذكر تفاصيل حياته وأسرته؛ إلا أنَّها ذكرت أنَّه نشأَ نشأةً حسنةً، وكانت سيرتُه مستحسنةً، وشُهِرَ منذ صغره بالجدِّ والمذاكرة والاجتهاد، وعُرِفَ بملازمة الشيوخ الأمجاد، وظَهرت عليه مقدِّمات الفلاحِ؛ المثمرة لِمَا نتج فيه من العلم والصَّلاح [٤].

● **شيوخه:**

تتلمذ الإمامُ ابن عرفةَ على كوكبة من الأعلام سنيَّة، وأخذ عنهم العلوم العقليَّة والنقليَّة، وقد ذكر العلَّامة أبو عبد الله محمَّد بنُ قاسم الرَّصَاع (ت٨٩٤هـ) بعض أولئك الشيوخ؛ حيث قال في مقدمة كتاب شرح حدود ابن عرفةَ الفقهيَّة:

(وقرأ أصولَ الفقه على الشَّيخ ابن علوانَ، وأصول الدِّين على الشَّيخ ابن سلامةَ، وعلى الشَّيخ ابن عبد السَّلام، والنَّحْو على ابن النَّفيس، والجدل والمنطق والنَّحو على ابن الحباب، والفرائض على الشَّيخ السَّطي، والحسَاب على الشَّيخ الآبلي، والفقه على الشَّيخ ابن عبد السَّلام، والشَّيخ ابن القدَّاح، والشَّيخ ابن هارونَ والسَّطي، وسائر المعقول على الشَّيخ الآبلي، وكانَ الآبليُّ يُثني عليه، ويقولُ: لم يقرأْ عليَّ مثلُه) [٥].

ونقلَ الشَّيخ أحمد التنبكتيُّ (ت١٠٣٦هـ) عن القاضي ببيت المقدس محمَّد بن الأزرق (ت٨٩٥هـ) أنَّه وقفَ على مكتوبٍ لابن عرفةَ، وفيه:

---

(١) نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد للبسيلي (١٥/٢)

(٢) المصدر السابق (٤٢٠/٢)، وانظر– أيضاً–: التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد له (٢٠٤/٢) تحقيق: د. عبدالله الطوالة.

(٣) انظر: الضوء اللامع (ص٢٤٠/٩)، وطبقات المفسرين للداودي (٢٣٨/٢).

(٤) انظر: شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٦١/١-٦٢).

(٥) (ج١/ ٦٢-٦٣)، وانظر– للمزيد–: الضوء اللامع (٩/ ٢٤٠)، وشجرة النور الزكية (٣٢٦/١-٣٢٧)، ونيل الابتهاج (ص٤٦٤)، وغير ذلك.

(أنَّه قرأَ على ابن الحبابِ جملةً من كتاب سيبويه قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ، وجملةً من التَّسهيل على بعض شيوخه، وسَمِعَ إلقَاء ابنِ عبد السَّلام، والتَّفسير لجميع القرآن العظيم بما يجبُ لذلك من تحقيقِ أحكام الاعتقاد، والفقه، وقواعد العربيَّة، والبيان، وأصول الفقه، وغيرها ممَّا تتوقَّف هذه المذكوراتُ عليه؛ مع مراجعةٍ وبحث.

وقرأَ عليه جميع صحيح مسلمٍ بلفظه؛ إلَّا يسيرًا سمعهُ بقراءة غيره، وبعض البخاريِّ والموطَّأ، وقرأ عليه جملةً من التَّهذيب، وسمع عليه سائرَه أزيدَ من ختمة قراءة بحث، وفقه، ونقل فروع الأمهات، وأحاديث الأحكام؛ مع التَّنبيه عليها -تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا-، وغيرها ممَّا قُرِئَ عليه؛ مع ما أفاد من ذكر الأدب في الاشتغال بالتَّعليم؛ خصوصًا توجيهَ الأسئلة والبحث) [1].

ولاشكَّ أنَّ ما ذُكِرَ من شيوخ ابن عرفةَ؛ إنَّما هو قطرٌ من بحرٍ، ونزرٌ من كثرٍ.

● **مكانته العلميَّة:**

تولَّى الإمام ابن عرفةَ إمامةَ الجامع الأعظم بالزَّيتونة سنة (٧٥٠هـ)، وقُدِّم لخطابته سنة (٧٧٢هـ)، وللفتوى سنة (٧٧٣هـ)، وتصدَّر في ذلك خمسينَ سنةً [2]، وكانَ لا يملُّ من التَّدريس، وإسماع الحديث، والفتوى [3]، والتي كانت إليه من مسافة شهر [4].

وقد ساعدَ الإمام ابن عرفةَ على الظُّهور بين أقرانه، والتَّميز بين أفذاذ زمانه؛ ما تمتَّع من فهمٍ دقيق، ونظرٍ وتحقيق، وسعةٍ في الرِّواية، وأفقٍ في الدِّراية؛ يضافُ إلى ذلك ما شُهِدَ له به من الصَّلاح والدِّيانة، والاستقامة والأمانة.

يقول تلميذه العلَّامةُ ابن فرحونَ في وصف مكانته العلميَّة:

(وتفرَّد بشيخوخة العلم والفتوى في المذهب، له التَّصانيف العزيزةُ، والفضائل العديدةُ، انتشر علمه -شرقاً وغرباً-؛ فإليه الرِّحلة في الفتوى، والاشتغال بالعلم، والرِّواية، حافظاً للمذهبِ، ضابطاً لقواعده، إماماً في علوم القرآن، مجيداً في العربيَّة، والأصليْنِ، والفرائضِ، والحسابِ، وعلمِ المنطق، وغير ذلك، وله في ذلك تآليفُ مفيدةٌ.

تخرَّج على يديه جماعةٌ من العلماء الأعلامِ، وقضاة الإسلامِ؛ فعن رأيه تصدرُ الولايات، وبإشارته تعيَّن الشُّهود للشَّهادات، ولم يرضَ لنفسه الدُّخول في الولايات؛ بل

---

(١) كفاية المحتاج (١٠٠/٢)، وانظر-أيضاً-: نيل الابتهاج له(ص٤٦٤).

(٢) انظر: الوفيات لابن قنفذ القسطنطيني (ص ٣٨٠).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٢٤٠/٩).

(٤) انظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢٩٩/١).

اقتصرَ على الإمامةِ، والخطابة بجامع الزَّيتونة، وانقطعَ للاشتغال بالعلمِ، والتصدُّر لتجويدِ القراءات.

أجمعَ على اعتقاده، ومحبته الخاصة والعامَّة، ذا دين متينٍ وعقل رصينٍ، وحُسْنِ إخاءٍ، وبشاشةِ وجه للطُّلاب، صائمٌ الدَّهر، لا يفترُ عن ذكر الله، وتلاوةِ القرآن إلَّا في أوقاتِ الاشتغال) (١).

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ (ت ٨٥٢هـ) في الثناء عليه:

(شيخُ الإسلام بالمغربِ، سَمِعَ من ابن عبد السَّلام، وأبي عبد الله الوادي آشي، وابن سلمةَ، وابن بُرَّال، واشتغل، وتمَّهر بالفنون، وأتقن المعقول إلى أن صار إليه المرجع في الفتوى ببلادِ المغربِ) (٢).

وما هذه الشَّهاداتُ إلا غيضٌ من فيضٍ، وهي تُغني عن الإسهابِ في ذكره، والإطناب في بيان قدره، وكلٌّ من ترجمَ له أجمعَ على استحقاقه الدَّرجة العالية، والمنزلة السَّامية، والنُّبوغ بين أقرانه، وأهل زمانه.

● **تلاميذه:**

تخرَّج من مدرسة الإمام ابن عرفةَ العلميَّة طائفةٌ كبيرةٌ من نوابغ تونسَ السَّنية، وأعلام إفريقيَّة؛ بل إنَّ غالب علماء القرن التَّاسع أخذوا عنه، ولهم صلةٌ به، وإفادةٌ منه، وقد أقبلَ التلاميذُ عليه، وشدُّوا الرَّحل إليه؛ لينهلوا من عذْبه النَّمير، وعلمه الوفير.

وقد أشار العلَّامة محمَّد بن مخلوف (ت١٣٦٠هـ) إلى جملةٍ من تلاميذه بقوله:

(وعنهُ من لا يُعدُّ كثرةً من أهل المشرق والمغرب، منهم: البُرْزُليُّ، والأُبِّي، وابنُ ناجِي، وابنُ عقاب، وأحمدُ ومحمَّد ابنا القلشانيِّ، وابنُ الخطيب القسنطينيُّ، وعيسَى الغُبرينيُّ، والزنديويُّ، وابنُ علوان، والزُّعبي، والوانّوغيُّ، وابنُ الشَّماع، وابنُ مرزوق الحفيد، والدَّمَامينيُّ، وابن فرحونَ، وأبو الطَّيب بن علوان، وابنُ عمَّارٍ المصريُّ، حجَّ سنة (٧٩٢هـ)، وأخذ عنهُ في طريقه المصريُّون والمدنيُّون) (٣).

وقد ورد – أيضًا– في فهرس العلَّامة الرَّصَاع أسماءُ عدد منهم؛ ممَّن أخذَ عنهم، وأسندَ إليهم، ومن ذلك قوله في معرض ترجمة شيخه أبي عبد الله محمَّد بن إبراهيم بن عقاب (ت٨٥٩هـ):

---

(١) الديباج المذهب لابن فرحون (٢/٣٣٢-٣٣٣)، وانظره في: طبقات المفسرين للداوودي (٢/٢٣٧-٢٣٨).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (٢/ ١٩٢).

(٣) شجرة النور الزكية (١/٣٢٧)، وانظر منه– أيضًا–: (١/٣٥٠-٣٥٥).

(ومن أشياخ شيخنا – رحمه الله– الشَّيخ الإمام، العالمُ الكبير أبو عبد الله محمَّد بن عرفةَ– رحمه الله، ورضي عنه–: قرأ عليه كتاب الله، وحضرَ مجلسَهُ، وسمع عليه تفسيرَ كتاب الله، وتفسير كتابِ مسلمٍ، وروايةَ البخاريِّ عليه، وحضر المدوَّنة، وابن الحاجب، وابن الجلاب، وقرأ عليه بلفظه كثيراً من ذلكَ، وقرأ عليه من المختصر، وكان الشَّيخُ يكرمهُ وأجازه) [1].

وقوله في ترجمة شيخه أبي محمَّد عبد الواحد بن محمَّد الغرياني (ت٨٧٥هـ):

(ومن أشياخي من تلامذة الشَّيخ ابن عرفةَ – رحمه الله–: الشَّيخ الفقيه، المحدِّث الرَّواية المصنِّف؛ شيخنا أبو محمَّد عبد الواحد بن الشَّيخ الفقيه العالم أبو عبد الله محمَّد الغرياني، حضرتُ بمجلسِ تفسيره بمسجده عندَ داره، له تآليفُ عديدة، وروايات للكتب كثيرةٌ، وأخذ عن مشايخَ فقهاءَ جِلَّة، وأجازوه من الحضرة، ومن الأندلس، ومن المشرقِ، وله همَّة عليَّة في العلوم، وله قلمٌ عجيبٌ في مشاركة المنقول والمعقول، وأجازهُ الإمام ابن عرفةَ) [2].

● **آثاره العلميَّة:**

خلَّف الإمامُ ابن عرفةَ ثروةً علميَّة زاخرةً، ومؤلَّفات محكمةً عاطرةً، وقد تنوَّعت في مادَّتها، وتعدَّدت في ثقافتها.

يقول العلَّامة الرَّصَاع في الإشارة إليها، والثناء عليها:

(وألَّف–رضي الله عنه– تآليفَ عجيبةً، ومصنَّفات غريبةً؛ منها:

تأليفه الفقهيُّ، لم يسبقْ إلى به في تحقيقه وتهذيبه، وجمعه وأبحاثه الرَّشيقة، وحدوده الدقيقة، وما فيه من معجزاتِ أبحاثه المبتكرة، وفوائده التي هي في كلِّ أوراقه المنتشرة، وتأليفهُ المنطقيُّ، فيه من القواعد والفوائد؛ ما يعجزُ عنه كبارُ الفحول على صغر جرمه، وكثرة علمه، وتأليفه الفرَضيُّ، وتأليفُه الأصوليُّ الدينيُّ والفقهيُّ، وغير ذلكَ من إملاءاتِه في الأحاديث النبويَّة، والآياتِ القرآنيَّة، والأحكامِ الشرعيَّة) [3].

---

(١) (ص ١٦١).

(٢) (ص ١٧٧)، وانظر منه–مثلاً–: (ص١٤١، ١٧٩، ١٨٠)، وغير ذلك.

(٣) شرح حدود ابن عرفة (٦٣/١)، وانظر: تراجم المؤلفين التونسيين (٣٦٧/٣–٣٧٠)، ومن أجمع ما كُتب في وصف مؤلفات ابن عرفة، وبيان الموجود منها والمفقود: كتاب درر المعرفة من تفسير ابن عرفة أ. نزار حمادي (٣١/١–٦٤).

ويقول الفقيهُ بدر الدين القرافي المالكيُّ (ت١٠٠٨هـ) في وصف بعضها:

(وتآليفه تدلُّ على رسوخ قدمه وتقدُّمه، أمَّا مختصره الفقهيُّ؛ فقد ضمَّ فيه فروع المذهب موشَّحًا بالمناقشات النفيسة لابن الحاجب، وشرحه لابن عبد السَّلام بنقول أهل المذهب مصدِّرًا جميع الأبواب بالحدود البديعة؛ التي تقف فحول العلماء عند دقائقها، وأفردها بالشَّرح البديع العلَّامة محمد الرَّصَاع، وأمَّا مختصره المنطقيُّ؛ فشحنه بالاعتراضات على أماثل ذلك الفنِّ، ومختصره الكلاميُّ؛ عارض به طوالع البيضاويِّ)[١].

وبالإضافة إلى ما سبقَ ذكره من مؤلَّفات فريدة، ومصنَّفات مجيدة أثرى بها الإمام ابن عرفةَ المكتبة الإسلاميَّة؛ فلم تخلُ المكتبة القرآنيَّة من آثار له علميَّة، وإسهامات سنيَّة، وسيتجلَّى ذلك– بإذن الله– عند الحديث عن شخصيَّته القرائيَّة، وجهوده الإقرائيَّة.

وقد نالَ نتاجُ الإمام ابن عرفةَ العلميُّ إعجابَ العُلماء، وحَرَصَ على اقتنائه الألبَّاء، وأصبحت كتاباتهُ لطلبة العلم مُعتمدًا، وصارت أقواله لهم مستندًا.

وأقبل الأفذاذ على أخذها سماعًا وقراءةً عليه، وروايةً بالإسناد إليه، ومنهم – على سبيل المثال– الحافظُ ابن حجر العسقلانيُّ؛ حيث قال:

(أجاز لي، وكتب لي خطَّه لما حجَّ بعد التِّسعينَ بالإجازة عنهُ) [٢]، ومنهم العلَّامة محمَّدُ بن عبد الملك المنتوريُّ (ت٨٣٨هـ)؛ حيث قال في فهرسه:

(تآليف الخطيب أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عرفةَ الورغمِّي، أجازَ لي رواياتهَا عنه من تونس كتابةً) [٣].

وقد ضمَّن كبار الأعلام ما رووه من مؤلَّفاته فهارسَهم العلميَّة، وأوردُوا مرويَّاتهم عنه في برامجهم الشَّخصيَّة؛ كما في كتاب: **(الشُّموس المشرقة بأسانيد المغاربة والمشارقة)**؛ للعلَّامة المقرئ المسند أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن عليٍّ السّباعيِّ المغربيِّ (ت١١٣٨هـ)؛ حيث أسند عن شيوخه تآليف ابن عرفة إليه [٤]، وغير ذلك من الشَّواهد على قيمة مؤلفاتَه، والدَّلائل على مكانة مصنَّفاته، وظلَّ اسمُه حيَّ الذِّكر في ثنايا الأثبات والإجازات، ومضمَّن البرامج والمشيخات، تعقدُ دروسٌ يوميَّة، وحلقاتٌ علميَّة في شرح مختلف المعارف النقليَّة والعقليَّة، وكان يعدُّ لها، ويحرصُ عليها.

---

(١) نقلاً عن الحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السراج (١/٣٢٨-٣٢٩).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ١٩٢)، وانظر: الضوء اللامع (٩/٢٤٠).

(٣) (ص٣٩٣).

(٤) انظره: (ت٥٧٢-٥٣٧).

● **وفاته:**

عاصرَ الإمام ابن عرفةَ عهد الدولة الحفصيَّة، والتي خَلَفت الدولة الموحديَّة في حكم تونس في الفترة ما بين (٦٢٥ هـ -٩٨١هـ)، وقد مرَّت فترة حكم الحفصيِّينَ بعدَّة أحوالٍ وأطوارٍ، واضطراباتٍ واستقرارٍ.

وكانت حياة ابن عرفةَ في زمن الاستقرار السياسيِّ من حكمهم، والذي تميَّز بالمنعَة والسِّيادة، والازدهار والريادة، والارتقاء والبناء، وانتشار المساجد والجوامع، وظهور المكتبات والمدارس.

وقد أصبحَ **(جامع الزيتونة)** في تلك الحقبة الزمنيَّة منارةً خالدةً للعلوم والثقافات الماجدة؛ حيث أنجبت حلقاته عباقرة العلماء، وكانت موردًا زلالًا يُقصد من كلِّ صوبٍ للمعرفة [١].

وبعد حياة علميَّة زاخرة، وسيرة عاطرة، انتقل إلى الدَّار الآخرة، وكانت وفاتُه سنةَ ثلاثٍ وثمانمائة بتونس في شهر جمادى الآخرة، وعلى ذلك جلُّ من ترجم له [٢].

يقولُ تلميذه البسيليُّ في ذكر وفاة شيخه:

(وتوفِّي -رحمه الله- ضحوةَ يوم الثلاثاء الرَّابع والعشرينَ لشهر جمادى الآخر، عام ثلاثة وثمانمائة، ودفن بعد صلاة الصَّبح من يوم الأربعاء غدًا تاريخه، وله من العُمر ستَّة وثمانون عامًا، وأشهر، وحجَّ حجة الفريضة) [٣].

ومن أشعار ابن عرفةَ الجامعة، ووصاياه النافعة؛ التي نقلها تلاميذه عنه قربَ وفاته؛ والتي تدلّ على زهده وصلاحه قوله:

بلغْتُ الثَّمانين بل جُزْتُها ** فهانَ على النَّفسِ صعبُ الحِمامِ

وآحادُ عَصْري مضوا جملةً ** وصاروا خيالًا كطيف المنامِ

وأرجُو به نيلَ صَدْرِ الحديث ** بحبِّ اللقاء وكُرْهِ المُقامِ

وكانتْ حياتي بلطف جميل ** لسبْق دعاء أبي في المقامِ) [٤]

---

(١) انظر- للمزيد-: تاريخ ابن خلدون (٣٩٠/٦)، وتاريخ الدولتين الموحديَّة والحفصيَّة للزركشي(ص١٨)، وغير ذلك.

(٢) انظر- مثلاً-: غاية النهاية (٣٢٣/٢)، وطبقات المفسرين للداودي (٢٣٨/٢)، وشجرة النور الزكية (٣٢٧/١)، وغير ذلك.

(٣) التقييد الكبير (٢٠٤/٢)، وانظر- أيضاً-: نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد له (١٥/٢).

(٤) نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد (٤٢٠/٢)، وانظر: شرح حدود ابن عرفة (٦٩٤/٢)، والحلل السندسية (٣٢٧/١).

المبحث الثاني

الإمام ابن عرفة مقرئًا

ترتبطُ نشأة المدرسة القرآنيَّة في الأقطار الإفريقيَّة بدخول الإسلام إليها؛ حيث عمل الفاتحون الأُوَل من الصَّحابة والتابعينَ على تعليم أهلها القرآن، وأحكام الدِّين.

وقد كانت تونس بلادًا إسلاميَّة؛ منذ حضور الصَّحابة إلى القيروان في زمن الخليفة الرَّاشد معاوية بن أبي سُفيان– رضي الله عنه–، وتأسيسها على يد عقبة بن نافع (ت٥٠هـ)، والذي جعل القيروانَ عاصمة لها، ومنارة للحضارة فيها [(١)].

وقد اعتنى أهل إفريقيَّة بالقرآن وعلومه، وبرعوا فيها، واجتهدوا في طلبها؛ ومن ذلك علم القراءات القرآنيَّة.

ومع مرور الحِقَب الزمنيَّة، واستمرار الرِّحلات التعليميَّة؛ بدأ علم القراءات بالانتشار فيها، وتذكرُ المراجعُ أنَّ قراءة الإمام نافع المدنيِّ دخلت إليها في أواسط القرن الثاني الهجريِّ، وكان الغالبُ على أهلها قبل ذلك قراءة الإمام حمزة الكوفيِّ؛ والتي كان يقرأ بها السَّواد الأعظم منهم.

وهذا ما أشار إليه الإمام ابن الجزريِّ في ترجمة محمَّد بن خيرونَ أبي عبد الله المعافريِّ الأندلسيِّ –شيخ القراء بالقيروان– (٣٠٦هـ) بقوله:

(وهو الذي قَدِمَ بقراءة نافعٍ على تلك البلاد؛ فإنه كان الغالبُ على قراءتهم حرفُ حمزةَ، ولم يكن يقرأُ لنافع؛ إلا خواصُّ الناس؛ فلمَّا قدمُ ابن خيرونَ القيروانَ اجتمع عليه النَّاس) [(٢)].

ومع ذلك؛ فلم يحلْ تعدَّد القراءات القرآنيَّة في إفريقيَّة، أن يكون القدح المعلَّى، والدَّور المجلَّى لقراءة الإمام نافع، والتي نمت وفشت، وترسمَّت وثبتت، ولاشكَّ أنَّ من أسباب ذلك؛ ما لها من ارتباطٍ وثيقٍ بالمذهب المالكيِّ الذي يقدِّمها؛ فقد أُثِرَ عن مالك– رحمه الله– قوله: (قراءة أهل المدينة سنَّة، قيل له: قراءةُ نافع؟ قال: نعم) [(٣)].

وقد عَظُمَ ميلُ أهل تلك الأمصار إليها، وعوَّلوا في التَّلاوة عليها، وأكثرَ علماؤهم من التَّصنيف فيها، وتنوَّع نتاجُهم–نظمًا ونثرًا– في بيانها، وحرصوا على تقريبها،

(١) انظر– للمزيد–: الكامل في التاريخ لابن الأثير (٤٦٣/٢، ١٧/٣)، تاريخ ابن خلدون (٢٣٧/٤).

(٢) غاية النهاية (٢٨٩/٢).

(٣) معرفة القراء للذهبي (٢٤٢/١).

وتعدَّدت أسانيدهم في طرقها [١]؛ وإن كان الحظُّ الأوفى لروايتي (قالون، وورش) من بينها؛ مع وجود غيرها [٢].

وإلى ذلك أشار الإمام ابن الجزريِّ بقوله:

(وهذا نافعٌ الإمام الذي يقرأُ أهل المغرب بقراءته؛ اشتَهر عنه في هذه الكتب المختصرة ورشٌ، وقالونَ) [٣].

وأمَّا السَّائد المقروء به عند المتأخِّرين في الديار الإفريقيَّة- ومنها في تونس-؛ فقد فصَّل فيه العلامةُ الطَّاهر بن عاشور بقوله:

(وإن كانت القراءات السَّبع؛ قد امتازت على بقية القراءات بالشُّهرة بين المسلمين في أقطار الإسلام وأبني أوَّل التَّفسير على قراءة نافع برواية عيسى بن مينا المدنيِّ -الملقب بقالون-؛ لأنها القراءة المدنيَّة -إمامًا وراويًا-، ولأنها التي يَقرأُ بها معظم أهل تونس؛ ثمَّ أذكرُ خلافَ بقيَّة القراء العشرة -خاصَّة-.

والقراءات التي يقرأ بها -اليومَ- في بلاد الإسلام من هذه القراءات العشر: هي قراءة نافعٌ برواية قالون في بعض القطر التونسيِّ، وبعض القطر المصريِّ وفي ليبيا، وبرواية ورش في بعض القطر التُّونسيِّ، وبعض القطر المصريِّ، وفي جميع القطر الجزائريِّ، وجميع المغرب الأقصى) [٤].

أمَّا في عصر الإمام ابن عرفةَ؛ فقد كانت الرِّيادة لرواية ورشٍ عن نافع، ومن دلائل ذلك قوله في تفسيره:

(ونقلَ عن العبيدلي: أنَّه كان يمنع المؤدِّبين الذين لا يُحسنون رسمَ المصحف من الإقراء، وهكذا كان العملُ بتونس لا يقرئُ؛ إلا من يُحسن الضَّبط بقراءة ورش) [٥].

---

(١) انظر- للمزيد-: القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري د. هند شلبي (ص١٨٧، ٢١٥)، والقراء والقراءات بالمغرب د. سعيد إعراب (ص١٣)، وموسوعة قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ورش-مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري. د.عبدالهادي حميتو (١/٣١-١٧٥).

(٢) انظر- للمزيد-: كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني، وتكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المرويَّة عن نافع لأبي عبدالله الرحامني.

(٣) غاية النهاية (٢/٣٣١-٣٣٢).

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٦٣).

(٥) (١/٦٠).

وكذلك ما جاء ضمن بيانه لحكم موضع: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة:٦]؛ حيث قال: (أنكرَ الزمخشريُّ –هنا– قراءةَ ورش، وجعلها لحناً، وكفَّره الطِيبيُّ..) (١)، وغير ذلك من الدلائل الكثيرة، والمواضع الوفيرة.

وسأحاولُ –بإذن الله– في هذا المبحث أن أتتبَّع معالمَ شخصيَّة الإمام ابن عرفة القرائيَّة، وأذكرَ مشاهيرَ شيوخه الذين تلقَّى عنهم علم القراءات القرآنيَّة، وأسانيده إليهم، وأسمِّيَ جملةً من أشهر تلاميذه الذين تلقَّوا عنه، ومنهجه في الإقراء، وإرثه العلميَّ في هذا الفنِّ.

● **شيوخه الذين تلقَّى عنهم علم القراءات:**

نشأَ الإمام ابن عرفةَ في بيت علم ومعرفة، وتلقَّى منذ صغره عن شيوخ جلَّة مختلف العلوم النقليَّة، والمعارف العقليَّة.

وقد حرَص والدهُ على تربيته وتعليمه، ووجَّه أن يحفظَ القرآن، ويُتقنَ تجويده في سنٍّ مبكِّرة، ومن دلائل ذلكَ؛ قولُ ابن عرفةَ: (ذهبَ والدي إلى ابن عبد السَّلام يستشيره؛ فيمن أقرأُ عليه، قال له: عليكَ بابن سلامةَ) (٢).

وهذا أمرٌ امتاز أهل المغرب به، وهو العناية بتعليم صبيانهم حفظ القرآن وتجويده، وعلم رسمه وضبطه، وعرضَ الرَّوايات من طرقها المأثورة، ومتونها المشهورة، وقد أصبح ذلك سنَّة بينهم مذكورة؛ فهذا– مثلاً– العالمُ الفذَّ عبد الرحمن بن خلدونَ (ت٨٠٨هـ) – أحد عصريِّ ابن عرفةَ– يتكلَّم عن نشأته قائلًا:

(أمَّا نشأتي؛ فإنِّي وُلدت بتونس في غرَّة رمضانَ سنة اثنتين وثلاثينَ وسبعمائة، وربيتُ في حجر والدي –رحمه الله– إلى أن أَيفعتُ، وقرأتُ القرآنَ العظيم على الأستاذ المكتِّب؛ أبي عبد الله محمَّد بن سعد بن بُرَّال الأنصاريّ– أصله من جالية الأندلس من أعمال بلنسيَّة–، أخذ عن مشيخة بلنسية وأعمالها، وكان إماماً في القراءات، لا يُلحَق شَأوه، وكان من أشهر شيوخه؛ ففي القراءات السَّبع أبو العباس أحمد بن محمَّد البطرنيِّ، ومشيخته فيها، وأسانيده معروفة.

وبعدُ أن استظهرتُ القرآن الكريم من حفظي، قرأته عليه بالقراءات السَّبع المشهورة –إفراداً وجمعاً– في إحدى وعشرين ختمةً، ثمَّ جمعتها في ختمة واحدة أخرى، ثمَّ قرأت برواية يعقوبَ –ختمةً واحدةً– جمعاً بين الرِّوايتين عنه، وعرضتُ

(١) تفسير ابن عرفة (١/١١٣).

(٢) إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للأبي (٤/٤٢٤).

عليه –رحمه الله– قصيدَتي الشاطبيِّ– اللاميَّة في القراءات، والرائيَّة في الرَّسم، وأخبرني بهما عن الأستاذ أبي العباس البطرني، وغيره من شيوخه.

وكان قَدِمَ علينا في جُملة السُّلطان أبي الحسن؛ عندما مَلَك إفريقية سنة ثمانٍ وأربعينَ، جماعةٌ من أهل العلم، وكان يلزمهم شهودُ مجلسه، ويتجمَّل بمكانهم فيه: منهم الشَّيخ أبو العباس أحمد الزواويُّ– إمام المقرئينَ بالمغرب– قرأتُ عليه القرآن العظيم، بالجمع الكبير بين القراءات السَّبع من طريق أبي عمرو الدانيّ، وابن شريحٍ في ختمة لم أكملها، وسمعت عليه عدَّة كتب، وأجازني بالإجازة العامة) [١].

وقد قرأ الإمام ابن عرفةَ على ثلَّة من كبار مقرئي زمانه، وشيوخ أوانه، وتلقَّى عنهم القراءات السَّبع بمضمَّن كتابي (التَّيسير) لأبي عمرو الدَّاني، و (الكافي) لابن شريح؛ كما تلقَّى قراءة يعقوب بمضمَّن (مفردتي يعقوب) للدَّاني، وابن شريح، وعرض على غير واحد من الأئمَّة متن الشَّاطبية، وعقيلة أرباب المقاصد في الرسم للشَّاطبي، وأجازوهُ في جميع ذلك.

ومن أشهرُ شيوخه الذين تلقَّى عنهم، وأسند إليهم:

١/ أبو عبد الله محمد بن سلامة الأنصاري [٢].

٢/ أبو عبد الله محمد بن سعد بن بُرَّال الأنصاري [٣].

٣/أبو العباس أحمد بن عبد الله الأنصاري– المعروف بالرُّصافي– [٤].

وقد أشار الإمام ابن عرفةَ إلى جملةٍ من شيوخه الذين تلقَّى عنهم علم القراءات القرآنيَّة؛ حيث قال:

(قرأتُ القرآن بالسَّبع على الشَّيخ العلَّامة أبي عبد الله محمَّد بن سلامةَ من طريق الدانيّ، وابن شريح، وعلى الشَّيخ الصَّالح ابن بُرَّالٍ الأنصاري بالسَّبع من طريق الدانيّ)[٥].

وجاء في برنامج تلميذه أبي عبد الله محمد المجاري الأندلسيّ (ت٨٦٢هـ) بيان لما أسندهُ شيخُه ابن عرفةَ عن كلٍّ واحد منهم من القراءات ومتونها؛ وطريقة أخذها؛ حيث قال فيه:

---

(١) رحلة ابن خلدون (ص ٣٦-٤٢) بتصرف يسير.

(٢) انظر ترجمته: كفاية المحتاج (٤٥/٢)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣٠٠).

(٣) انظر ترجمته: شجرة النور الزكية (ص ٣٠٣).

(٤) انظر ترجمته: درة الحجال في أسماء الرجال (٣٣/١).

(٥) شرح حدود ابن عرفة الفقهية (٦٢/١).

(ومن شيوخه الشَّيخ الصَّالح الفقيهُ الرَّواية: أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن حسَن بن سلمةَ الأنصاريُّ، قرأ عليه بحرف نافع في أربع ختمات، ختمتين برواية ورش، وختمة برواية قالونَ، وختمة بالجمع بينهما، ثمَّ ختمة لابن كثير بالجمع بين روايتيه، ثمَّ ختمتين لأبي عمرو، وختمة للسُّوسي، وختمة بالجمع بينه وبين الدوريِّ، ثم ختمة كاملة جمعًا بالقراءات السَّبع، ثمَّ ختمة بقراءة يعقوبَ.

وعرضَ عليه حرزَ الأماني، والعقيلة، وقرأ عليه كتاب التَّيسير للحافظ أبي عمرو، والكافي لأبي عبد الله بن شريحٍ، ومفردتي يعقوب الدانيَّة، والشُّريحيَّة، وقرأ عليه مفردته بالجمع بينهما من تأليفه وتهذبيه.

ومن شيوخه الشَّيخ الصَّالح المقرئُ الضَّابط المحقِّقُ: أبو عبد الله محمَّد بن سعدِ بن أحمد بن بُرَّال الأنصاري، قرأ عليه كتاب الله العزيز بالقراءات السَّبع في ختمة كاملة؛ جمعًا بين رواياتها المشهورة من طرقها المأثورة، وقرأ عليه ختمة كاملة بقراءة يعقوبَ.

وعرضَ عليه حرزَ الأماني، وقرأ عليه التَّيسير، ومفردة يعقوبَ تأليفي الدانيِّ، وقرأ عليه العقيلةَ، وأجازه جميع ذلك، وجميع ما يحملهُ ويرويه، وأشهد له بذلك على نفسه.

ومن شيوخه الشَّيخ الصَّالح الرَّواية: أبو العبَّاس أحمدُ بن عبد الله الأنصاريُّ –شُهِرَ بالرُّصافي– رحمه الله، قرأ عليه جميع كتاب التَّيسير، وأجازه جميعه...) [(١)].

ومن شيوخ ابن عرفةَ– أيضًا– في علم القراءات:

أبو عبد الله محمَّد بن جابر القيسي الوادي آشي [(٢)]؛ لكن ليس على وجه التَّأكيد؛ فقد جاء في جامع أسانيد الإمام ابن الجزريّ ضمنَ ترجمة ابن عرفة ما نصُّه:

(وأظنُّه قرأ –أيضًا– على الشَّيخ أبي عبد الله محمَّد بن جابر الوادي آشي، وسمع منه التَّيسير) [(٣)].

ولم أقف على من ذكره سواه.

ويؤخذُ– مما سبقَ إيراده من الآثار، وسوقه من الأخبار– شهرةُ القراءات السَّبع، وقراءة يعقوبَ في تلك الأقطار، وهذا ما أشار إليه ابن الجزريِّ في منجده بقوله في معرض ذكر المقروء به:

---

(١) (ص ١٤١– ١٤٦) بتصرف يسير.

(٢) انظر ترجمته: درة الحجال (١٠٢/٢).

(٣) (ص ٢٢٠).

(وأَما بلاد المغرب والأندلس؛ فلا ندري ما حالها -اليوم-؛ لكن بلغنا عنهم أنَّهم يقرءونَ بالسَّبع من طرق الرواة الأربعة عشر-فقط-، وربَّما يقرءون ليعقوب الحضرميِّ، فلو رحلَ إليهم أحدٌ من بلادنا؛ لأسدى إليهم معروفًا عظيمًا) [1].

ومما يجدرُ الإشارة إليه، والتنبيه عليه؛ أنَّ بعض المترجمينَ يذكرُ أنَّ ابن عرفةَ أخذَ عن الإمام القاضي أبي عبد الله محمَّد بن عبد السَّلام الهوَّاري [2] القراءات العشر؛ فقد جاء- مثلًا- في نيل الابتهاج للتنبكتيِّ في ترجمة ابن عرفة؛ ما نصُّه:

(أخذَ عن الإمام ابن عبد السَّلام القراءات العشر، والحديث، ولازمهُ كثيرًا، وأخذ عنهُ علمًا غزيرًا) [3].

ولم يذكر ذلك جلُّ المترجمينَ وأصحاب البرامج والفهارس ذلك عنه [4]، والذي يظهرُ من خلال التَّتبع والاستقراء أنه وهمٌ؛ وسببه خطأٌ في فهم عبارة العلَّامة الرَّصَاع؛ حيث قال في ترجمته:

(وأخذ عن شيوخٍ جليلةٍ عظيمةٍ كريمةٍ؛ منهم: الشَّيخ الإمام علَم الأعلام القاضي ابن عبد السَّلام، وكان يقرأ عليه العُشرَ في كتاب الله- تعالى -، والحديثَ من رسول الله-صلى الله عليه وسلم-ولازمه كثيراً، وأخذَ عنه علماً غزيراً...) [5].

والمراد به: أنَّه كان قارئَ الورد الذي يكونُ في مجلس الشَّيخ قبل البدء بالدَّرس، وهي وظيفةٌ متعارف عليها في مجالس الشُّيوخ العلميَّة، وحِلق الإقراء.

وقد كان للإمام ابن عرفةَ قارئٌ ثابتٌ في مجلسه؛ ومما دلَّ على ذلك؛ قول تلميذه البسيليِّ في تقييده عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ ﴾ [البقرة:٨٠] هذا عُشر يوم السَّبت، سابع شهر شعبانَ، من عام ستَّة وثمانينَ وسبعمائة، وابتدأَ قراءة العُشر والحديث من هذا اليوم، الفقيهُ أبو عبدالله بن مسافر؛ عوضًا عن سيدي عيسى الغُبْرينيّ) [6].

---

(١) إكمال إكمال المعلم (٤٢٨/٢).

(٢) انظر ترجمته: درة الحجال (١٣٣/٢).

(٣) (ص٤٦٤)، وانظر: كفاية المحتاج له (٩٩/٢)،

(٤) انظر: برنامج المجاري (ص١٤٢-١٤٣).

(٥) شرح حدود ابن عرفة (ص٦٢).

(٦) (٢٦٣/٢).

● **جهوده في التعليم والإقراء:**

تلقَّى الإمامُ ابن عرفة القرآن مجوَّدًا مرتَّلاً بقراءاته المشتهرة عن مشايخَ ثقات؛ حتىَ أصبح من الأئمَّة المقرئين الذين اتَّصل إسنادهم بالنَّبي –صلى الله عليه وسلم– [١].

وقد نالَ إقراءُ القرآن الكريم، وتعليمُ قراءاته نصيبًا كبيرًا، وحظًّا وفيراً من اهتمامه وعنايته، وعُرِفَ بأنَّه من المكثرين لتلاوته، والشَّاهدين لختمته [٢].

(ولم يرضَ لنفسه الدُّخول في الولايات؛ بل اقتصرَ على الإمامةِ، والخطابة بجامع الزَّيتونة، وانقطعَ للاشتغال بالعلمِ، والتصدُّر لتجويدِ القراءات.

أجمعَ على اعتقاده، ومحبته الخاصة والعامَّة، ذا دين متينٍ وعقل رصينٍ، وحُسْنِ إخاء، وبشاشةِ وجه للطُّلاب، صائمٌ الدَّهر، لا يفترُ عن ذكر الله، وتلاوةِ القرآن إلَّا في أوقاتِ الاشتغال) [٣].

ومن صور نشاطه الإقرائي في الجامع الكبير:

أنه أحدثَ قراءة سُبُعينِ من القرآن بعد الظُّهر، وبعد العصر؛ حتَّى يُختم كلَّ أسبوع مرَّتين [٤]، وكان يقرئُ بجمع القراءات في المجلس الواحد تلاوةً، وشُوهِدَ يجمعُ الثلاثةَ والأربعة في حزبٍ واحد للتَّجويد [٥].

يقول تلميذه العلَّامة أبو القاسم البُرْزُليّ (ت٨٤٢هـ) [٦]:

(أدركناهُ يُقرئُ في الصَّيف الأصليْن، والمنطقَ، والفرائض، والحسابَ، والقراءاتِ في آخر عمره، وجالسناهُ نحو أربعين عامًا، وأخذنا عنهُ علومه وهديه) [٧].

وقد اتَّسم الإمام ابن عرفة في منهجه الإقرائيِّ بظهور شخصيَّته وتحريره، وتصحيحه وتحبيره؛ وبناء الأحكام على أُسسٍ شامخة، وقواعدَ راسخة، وتقديم الرِّواية والأثر، والاعتضاد بالدِّراية والنَّظر.

وكان حريصًا على بيان المسائل الأدائيَّة؛ والتي تعدُّ عند علماء الفنِّ من وسائل علم القراءات القرآنيَّة [٨]، ومن ذلك:

---

(١) انظر: عمدة القارئين والمقرئين للشقانصي (ص٤٢١).

(٢) انظر: الديباج المذهب (٣٣٢/٢).

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (٣٣٢/٢–٣٣٣)، وانظره في: طبقات المفسرين للداوودي (٢٣٧/٢–٢٣٨).

(٤) انظر– للمزيد–: القراءة الجماعية والحزب الراتب في سوس د. عبدالهادي حميتو (ص٥٥).

(٥) انظر: الديباج المذهب (٣٣٢/٢).

(٦) انظر ترجمته: درة الحجال (٢٨٢/٣).

(٧) كفاية المحتاج (١٠٥/٢)، وانظر: نيل المحتاج (ص٤٦٦).

(٨) انظر: غيث النفع (٢٧٤/١–٢٧٥).

تأكيده على وجوب إتقان قراءة القرآن مجوَّدة مرتَّلة، وتعلُّم أحكامها؛ وممَّا جاء في ذلك قوله:

(لاتِّفاق كلِّ القراء عليه وتواتره، ولاسيَّما إخراج الحروف من مخارجها؛ حتَّى قيل ما قيل فيمن لم يفرّق بين الظاء والضاد، ولا يشغلُ ذلك قارئاً محصِّلاً؛ بل مبتدئاً أو متعلِّماً) (١).

وكان له عنايةٌ ظاهرة بباب الوقف والابتداء، ونقدٌ واختيارٌ في بعض المواضع، ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء في قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[البقرة:١٤-١٥]:

(قيل لابن عرفةَ: نقلَ بعض الشيوخ عن الأستاذ ابن نزار (ت٣٣٧هـ)؛ أنه كانَ ينهى عن الوقف على: ﴿ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ ؛ لأنَّ قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ مقابلٌ لما قبله؛ فالصَّواب إيصاله به؟ فقال ابن عرفة: كان غيره يختارُ في مثل هذا الوقف في الفصل بين كلام الله وكلامهم؛ كما يَنهى عن الوقف على: ﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾)(٢).

وما جاء في قوله تعالى:

﴿ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾[البقرة:٣٣]:

(قال ابن عرفةَ: كان الشيخُ ابنُ عبد السَّلام -رحمه الله تعالى- يقولُ في هذه الآية الكريمة: إنَّه لم يتقدَّم في الآية التي قبلها أنَّه قال لهم هذا؛ لأنَّ المتقدم إنَّما هو: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾[البقرة:٣٠] إلى قوله: ﴿ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[البقرة:٣٠].

قال الشيخُ ابنُ عبد السَّلام: ينبغي -عندي- أن يُوقف عند قوله: ﴿ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ ﴾ أي: ألم أقلْ لكم إنِّي أعلمُ ما لا تعلمون، ثمَّ يبتدئ: ﴿ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ .

---

(١) المختصر الفقهي لابن عرفة (ص٢٤٥).

(٢) (١٤٣/١).

قلتُ: والظَّاهر -عندي- أنَّ الوقف عنده قوله: ﴿ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾؛ لأنَّ ﴿ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾لا يعلمونهُ هم؛ فكأنَّه قال: إنِّي أعلمُ ما لا تعلمونَ، ويبتدئُ:﴿ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴾؛ لأنَّ هذا لا يتسلَّط عليه القول؛ إذ لم يقله لهم أصلاً) (١).

وكقوله في معرض تفسير قوله تعالى:

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ﴾[آل عمران:٨٨].

(قال ابن عرفة: الصَّوابُ -عندي- أن يُوقف على: ﴿ لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾؛ لأنَّك إذا وصلتَه لم يكن في قوله: ﴿ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ﴾ فائدةٌ لاستلزام الأوَّل، فإذا وقفتَ وابتدأتَ به كان معطوفًا على مقدر، أي لا يُنصرونَ ولأنهم يُنظرونَ، أي: لا ينصرهم أحدٌ فيُزيله عنهم، ولا يؤخَّرُ عنهم العذابُ عن وقت حلوله بهم؛ فإذا حلَّ بهم يخلدون فيه، ولا يُخفَّف عنهم) (٢).

وغيره ذلك من المواضع الكثيرة (٣)؛ والتي تدلُّ على مُكنته في علم الرواية، وإجادته في فنِّ الدِّراية.

● **تلاميذه في علم القراءات:**

اعتُبر الإسنادُ عن الإمام ابن عرفةَ من مفاخر العصر؛ فقد أخذَ أعلامٌ كثيرون، وأفاد منه في رحلته المشرقيَّة للحجِّ المصريُّون والمدنيُّون(٤).

ومن أشهر الذين أجازهم في علم القراءات:

الإمام المحقِّقُ ابن الجزريُّ؛ فقد قال في ترجمة ابن عرفةَ في كتابه جامع الأسانيد:

(ووصَلَ -إلينا- بعضُ الأصحاب، ومعه إجازةٌ منه، قرأ عليه القراءات الثَّمان، وأخبره فيها عن أصحاب أبي العبَّاس محمَّد بن موسى البطَرْني، عن قراءته على أبي محمَّد عبد الله بن عبد الأعلى، ومحمَّد بن أحمدَ بن مُشُلْيُونَ، وعليٍّ بن محمَّد الكنانيِّ.

ولا زلتُ أسأل عنه، ويَبْلغنا أخبارُه وفضائلُه؛ حتى قَدِمَ مصر بنيَّة الحجِّ في سنةِ اثنتين وتسعين وسبعمائة، فاجتمعتُ به؛ فكان في العلوم الشرعيَّة فوق ما بلغَنا.

---

(١) (٢٣٧/١).

(٢) (١٨٣/٢-١٨٤)

(٣) انظر- مثلاً-: تفسير ابن عرفة (٧١٧/١، ٢/ ٤٨٥، ٩٠٠/٤، ٣٣١/٥).

(٤) شجرة النور الزكية (٣٢٧/١).

وأنشدني من لفظه قصيدةً له لاميَّةً، نَظَمَ فيها قراءة يعقوبَ.

وحجَجْنا- جميعًا- في تلك السَّنة، واجتمعنا به- أيضًا- في المسجد الحرام، وتذاكرنا معهُ، واستفدنا منهُ في ذلك المقام، ورُحنا- جميعًا- إلى طيبةَ مدينة سيِّد الأنام- صلَّى الله عليه وسلَّم-؛ فزار والدَه بالبقيع، وعدنا - معًا- إلى الدِّيار المصريَّة.

وكنتُ كثيرَ التَّرداد إليه، والتمستُ أن أقرأ عليه؛ فحلف أنَّ ذلك لا يكونُ، تواضعًا منه، وقال في غَيبتي: إني لأستحيي من الله- تعالى- أن أرى فلانً جالسًا، يقرأ عليَّ، ثمَّ إني استجزتُ منه لي ولأولادي؛ فأجاز، وقال: لابدَّ أن تجيزني أنت -أيضًا-)[1].

ومن تلاميذه الذينَ تلقَّوا عنه-أيضًا-:

أبو عبد الله المجاري[2]، وقد أشار العلَّامة الرَّصَاعُ في فهرسه إلى غير واحد؛ ممَّن تلقَّى علم القراءات عن الإمام ابن عرفةَ؛ من ذلك قوله ضمن ترجمة شيخه أبي مَهْدي عيسى بن أحمدَ الغُبرينيّ (ت ٨١٥هـ)[3]:

(قرأ عليه -رحمه الله- القرآنَ العظيمَ بالسَّبع ختمةً واحدةً، وعرضَ عليه حرزَ الأماني، وسمع كتاب التَّيسير، وغير ذلكَ في علم القراءة)[4].

وغيرهم كثيرٌ من الذين أخذوا عنه، وأجازهم بالقراءات ومتونها، وحذقوا فيها، وكان لهم أثرٌ جليٌّ في مسيرة الإقراء في تونس وخارجها.

● **تآليفه في علم القراءات:**

انقطع الإمام ابن عرفة فترة طويلة من عمره لتعليم القرآن وقراءاته، وتدريس رواياته؛ لذا لم يكُن- رحمه الله- من المكثرين في التَّأليف، والكتابة والتَّصنيف.

(وكانَ يقعدُ للتدريس بمدرسته بتونس من بعد صلاة الغداة إلى الزَّوال، وكانَ يقرئُ فيها فنونًا يبتدئها بالتَّفسير)[5].

يقول الإمامُ الطَّاهر بن عاشور - رحمه الله-:

(وكانَ ابنُ عرفة من منتصف القرن الثَّامن منتصباً لتدريس التَّفسير إلى نهاية القرن، ونهاية حياته -هو-؛ فكانَ ابنُ عرفة طيلة نصف قرنٍ، أو أكثر غير منقطعٍ عن درس التَّفسير؛ كلَّما أنهى ختمةً منه أعادَ ختمةً جديدةً.

---

(١) (ص٢٢٠) بتصرف يسير، وانظر منه -أيضاً -: (١٧٧-١٧٩).

(٢) انظر: برنامج المجاري (ص١٤٠-١٤٧).

(٣) انظر ترجمته: شجرة النور الزكية (٣٥٠/١).

(٤) (ص٨٤)، وانظر منه- مثلاً-: (ص١٦١).

(٥) الحلل السندسية (٣٣٠/١).

وكانت أفواجُ الطَّلبةُ المتخرِّجةُ بين يديه في ذلك الدَّرس أجيالاً متعاقبةً متتاليةً؛ كلَّما تخرَّجت منها طبقةٌ، فانتشرت تبثُّ العِلم في أرجاء البلاد المغربيَّة؛ أقبلت طبقةٌ بعدها ترتوي كما ارتوتْ سابقتُها من ذلك المنهل الفيَّاض الذي لا يجفُّ نبعهُ، ولا ينقطع معينُه) [١].

وقد تناول ابن عرفة في مضمَّن تلك الدروس العلميَّة كثيرًا من المسائل الإقرائيَّة، والأحكام القرائيَّة، واعتمد في إثراء موضوعاتها على أمَّهات الكتب الروائيَّة والدرائيَّة.

ومما ألَّفه– رحمه الله– محضًا في علم القراءات:

(قصيدة لاميَّة نظَم فيها قراءة يعقوبَ من طريقي أبي عمرو الدانيِّ، وابن شريح)، وقد أنشدها الإمامَ ابن الجزريِّ في مصرَ، وأجازه بها [٢]، وأشارَ إليها– كذلك– العلَّامة المجاري في برنامجه [٣].

وذكر بعضهم أنَّ له: **(نظم تكملة القصد لخلف بن شريح)** كذا ذكره القرافيُّ؛ نقلًا عن إجازة أحمدَ بن علوانَ لابن مرزوق، فقد جاء في الحُلل السُّندسيَّة ما نصُّه:

(قال القرافيُّ: وقد زادَ على ما ذكره صاحب الأصل العلَّامة أحمد بن علوانَ في إجازته لابن مرزوق من تأليف صاحب التَّرجمة نظم قراءة يعقوبَ بروايتي الدانيِّ، وابن شريحٍ، ونظمَ تكملة القصد لخلف بن شريح) [٤].

والمراد (بالقصد): حرزُ الأماني للإمام الشاطبيِّ؛ كما أفاده تلميذه البسيليُّ في تقييده [٥].

وللأسف كلا النَّظمين مفقودٌ، ولم أقف على نصٍّ منهما في ثنايا الكتب موجودٌ.

ويتجلَّى مما سبق إيراده من معلومات، صلة الإمام ابن عرفة بعلم القراءات، وأنه كان في بلاد تونس وخارجها مأرزًا في الإقراء، وعلمًا عند القرَّاء.

(١) التفسير ورجاله لابن عاشور (ص١٠٤).

(٢) انظر: جامع الأسانيد (ص٢٢٠)، وغاية النهاية (٣٢٣/٢).

(٣) انظره: (ص١٤١).

(٤) المصدر السابق، (٣٢٩/١).

(٥) انظر: مقدمة تحقيق تقييد البسيلي (٩٠/١) أ. محمد الطبراني.

المبحث الثالث

علم القراءات القرآنيَّة في كتب الإمام ابن عرفة

لم يكُن الإمام ابن عرفة- كما تقدَّم- مكثرًا من التَّأليف والكتابة، لأنَّ جلَّ جهوده العلميَّة كانَ يغلبُ عليها طابعُ التَّلقي والخطابة.

وقد كان-رحمه الله-لا يملُّ من التَّدريس والتَّعليم؛ حيث كانت تعقدُ له مجالسُ يوميَّة من الفجر إلى قرب الزَّوال في شرح مختلف العلوم العقليَّة والنَّقلية، وكان يحافظُ على شهودها النُّخبُ من الأماجد، ويقصد حضورها الأفذاذ من الأباعد.

ولما سُئِلَ ابن عرفة عن سبب ما يبذله من جهد كبير في المطالعة لدروسه، والإعداد لمجالسه؛ قال:

(كيفَ أنامُ، وأُصبحُ بين أَسَدين، الأُبّي بفهمه وعقله، والبُرْزُليُّ بحفظه ونقله) [1].

ومن تلك المجالس العلميَّة، والحلقات الدراسيَّة؛ دروس وإملاءاتٌ تفسيريَّة، والتي كانت تعقدُ دوريَّة؛ وتأتي على كلِّ آي القرآن الكريم في ختماتٍ متتابعةٍ له، ومن دلائل ذلك:

قول تلميذه الأبّي في تقييده (ت٨٢٧هـ):

(قلتُ: وتقدَّم لابن عرفةَ في الختمة الثَّانية في عام سبعةٍ وخمسينَ وسبعمائةٍ) [2]، وقوله- أيضًا-:

(وأجابَ ابن عرفةَ -عندي- في الختمة الأخرى...) [3].

وقوله في موضع آخرَ:

(قلت: قال شيخنُا الإمامُ ابنُ عرفةَ في الختمة الأخيرة التي قبل هذه..) [4].

وقد (سارت دروس التَّفسير في منهجها على نسقٍ متشابه؛ حيث كانت تتلى الآية أو الآياتُ، ثمَّ يبدأ في التَّفسير؛ فيورد كلام أئمَّة القراءات، أو اللغة، والنَّحو، ويعتني ببيان ما احتمل التَّأويل أو الاختلاف بين المفسِّرين، فيذكرُ أقوال العلماء من أصوليِّين، وفقهاء، ومحدِّثين، وقد يعرج في ذكر نكتةٍ بلاغيَّة، أو علميَّة، أو شواهدَ شعريَّة، أو قضايا اجتماعيَّة ظرفيَّة، أو مباحثَ في أصول الدِّين، أو أصول الفقه؛ ليقوِّم بهما ما لم

(١) شجرة النور الزكية: (٣٥١/١).

(٢) تفسير ابن عرفة (٦٤/١).

(٣) المصدر السابق (١١٣/٢).

(٤) تفسير ابن عرفة (٧٦/٣).

يستقمْ من تفسير، أو تأويل، ويرجح به آراءَ على أخرى، وتلتقي جميعها –أحياناً– في الآية الواحدة، وتُعرض على التَّلاميذ لتناقش، فيصيرُ الدَّرس محكمة تفسيريَّة؛ تتداول فيها الآراءُ سجالًا بين الحاضرينَ) (١).

وقد قامَ بتقييد هذه الإملاءات عنهُ جمعٌ من تلاميذه الفائقينَ، وهو ما أشار إليه الحافظُ ابن حجر–رحمه الله– في قوله:

(وعلَّق عنهُ بعض أصحابنا كلامًا في التَّفسير في مجلَّدين كثير الفوائد، كان يلتقطه في حال قراءتهم عليه، ويدوِّنه أوَّلا فأوَّل، وكلامه دالٌّ على توسُّعٍ في الفنون، وإتقان وتحقيقٍ) (٢).

وقد اختلفت رواياتُ التلاميذ لها، وبعضهم زاد عليها؛ لذا فليس المتداولُ بين أيدينا تفسيرًا للإمام ابن عرفةَ خالصاً.

وهو ما بيَّنه تلميذه البسيليُّ في صدر تقييده بقوله:

(هذا تفسيرٌ على كتاب الله المجيد، قصدتُ منه جمعَ ما تيسَّر حفظه، وتقييده من مجلس شيخنا أبي عبد الله محمَّد بن عرفةَ– رحمه الله تعالى– ممَّا كانَ بيديه هو، أو بعضُ حذَّاق طلبة المجلس؛ زيادةً على كلام المفسِّرين وغيرهم، وأضفتُ إلى ذلك في بعض الآيات شيئًا من كتب التَّفسير؛ مع ما منحَ به الخاطرُ.

وفي هذه الأسئلة، وأجوبتها، وأمثالها؛ ممَّا ذكرنا في كتابنا –هذا– هو ممَّا كان يقعُ بين الطَّلبة في مجلس شيخنا ابن عرفة –رحمه الله–، أو بينه، وبينهم، وذلك ممَّا يدلك على علوِّ مرتبته، وعظم منفعته ولذلك كان حذَّاق الطلبة يفضِّلونه على غيره من مجالس التَّدريس) (٣).

وأمَّا أشهرُها عن ابن عرفةَ؛ فهي:

رواية الأُبِّي، ورواية البسيليِّ، ورواية السَّلاوي (٤).

وفي بيان ذلك؛ يقولُ الإمام الطَّاهر بن عاشور – رحمه الله–:

---

(١) مقدمة تفسير ابن عرفة تحقيق د. حسن المنَّاعي (٣٤/١)، وانظر– للمزيد–: والتفسير والمفسرون في غرب أفريقيا د. محمد بن رزق (٦٦٩/٢).

(٢) إنباه الغمر (١٩٢/٢)، وانظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢٤٠/٩–٢٤١).

(٣) النكت والتنبيهات (١٣٢/٢) بتصرف يسير.

(٤) انظر– للمزيد–: التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا محمد بن رزق (٣٤١/١)، ومقدمة تحقيق تفسير ابن عرفة د. حسن المنَّاعي (٢٣/١)، ومقدمة تحقيق تفسير ابن عرفة د. محمد حوَّالة (١٢/٣).

(ولم يتولَّ الشَّيخُ ابنُ عرفةَ بنفسه كتابة هذا التَّفسير المتضمِّن خلاصة دروسه القيِّمة، ولكن طلبته من الأجيال المتعاقبة؛ هم الذين اضطلعوا بذلك فقيَّدوا أماليَ شيخِهم وفوائدَه؛ حتى خرجتْ تفسيراً ينسبُ إليه؛ وإن لم يكن من تحرير قلمِه؛ فلذلك يسندُ إليه الكلام بطريق النَّقل ويرمزُ إلى اسمه بحرف **(العين)**.

وأشهرُ الذين عُرِفُوا بتدوين هذا التَّفسير هم ثلاثةٌ من أكابر أصحابه: تونسيٌّ، وجزائريٌّ، ومغربيٌّ، أمَّا التونسيُّ؛ فهو أكبرُ أصحاب ابن عرفةَ، وأخصُّهم به، وهو الشَّيخ محمَّد الأُبِّي، وأمَّا الجزائريُّ؛ فهو الشَّيخ أحمدُ البسيليُّ، وأمَّا المغربيُّ؛ فهو الشَّيخ أبو القاسم السَّلاويُّ) [١].

ومما يجدرُ الإشارة إليه، والتَّنبيه عليه؛ انفراد بعض التَّقييدات عنه في إيراد بعض القراءات القرآنيَّة؛ سواءٌ المتواترةُ منها أو الشَّاذة [٢]؛ لذا لابدَّ من استقراء كلِّ التَّقييدات عنه، ومطالعتها، ودراستها.

ومن الأمثلة على الاختلاف بينها:

ما جاء في تقييد السَّلاويِّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٧]:

(قال السَّلاويُّ: قال ابنُ عطيَّة: فيها قراءاتٌ؛ فقرأ الكسائيُّ، وعاصمٌ، وحمزةُ: ﴿خُلُقُ﴾ بضمِّ الخاء وسكون اللَّام، وقُرِئَ في الشاذِّ: **(خَلْقُ)** بفتح الخاء.

قال ابنُ عرفةَ: انظر كيف غلط ابنُ عطيَّة- هنا-؛ فعكسَ النَّقل، فما عزاهُ للشُّذوذ هو المشهورُ، وما حكاهُ في السَّبع هو الشَّاذ) [٣].

كما انفرد البسيليُّ بتقييد مواضع لم توجد عند غيره [٤]، وإن كانَ يعدُّ تقييدُ الإمام أبي عبد الله الأُبّي- كما رجَّح جمعٌ من الباحثين- هو الأوفى مادَّة، والأدقُّ نقلاً، والأوضح بياناً، والأكثر تفصيلاً [٥].

---

(١) التفسير ورجاله لابن عاشور (ص١٠٦).

(٢) انظر-مثلاً-: تفسير ابن عرفة برواية البسيلي- دراسة وتحقيق لسورة الأعراف- العالية الشعراوي (ص٨٦، ١٤٦-١٤٨)، ومقدمة تحقيق تفسير ابن عرفة د. محمد حوالة (٣٨-٤٣).

(٣) (٤٤٠/٤) تحقيق د. هشام الزار.

(٤) انظر: تفسير ابن عرفة (٢٠٦/٥، ٢٢٥/٥، ٥٠٦/٥).

(٥) انظر- للمزيد-: مقدمة تفسير ابن عرفة تحقيق د. حسن المنَّاعي (٣٠/١-٣٣).

وقد كانت له حظوةٌ عند ابن عرفة؛ لأنَّه كان أكثرَهم التَّلاميذ ملازمةً له، وأقدَمهم صحبةً، ومتابعةً لدروسه [1].

وقد أثمرت هذه التَّقييداتُ المتنوّعة مؤلَّفًا موسومًا بالإتقان، ومعروفًا بالبيان؛ فهو زيادة عن كونه تفسيرًا للقرآن، يعطي صورةً عن شخصية الإمام ابن عرفة العلميَّة، ويُبيِّن مصادره الكثيرة التي اعتمدَ عليها في علم الرِّواية، واستند إليها في فنِّ الدِّراية[2].

ولم تخلُ –كذلك– بقيَّة تآليف ابن عرفةَ الشائعة، ومصنَّفات تلاميذه الذائعة؛ من إيراد أقواله وآرائه في مسائلَ مهمَّة لها علاقةٌ وثيقةٌ بأصول وأحكام علم القراءات القرآنيَّة، ولكنَّ يبقى لتفسيره الصَّدارة في إيراد مادتَّها الروائيَّة والدرائيَّة؛ لذا أفضتُ في الحديث عنه، والتعريف به.

وأمَّا أشهر مصادره في علم القراءات، وأبرز أحكامه، وأظهر معالمه؛ فيمكن أن تقسَّم – بعد البحث والاستقراء–إلى الآتي:

- **مصادره في كتب القراءات:**

لا يخفى أنَّ علم القراءات القرآنيَّة له فوائد جمَّة في بناء الأحكام الشرعيَّة، واستخراج الدلالات اللغويَّة، واستنباط الدُّرر المعنويُّة.

وكلٌّ من أجال النَّظر؛ وأعمل الفكرَ؛ تبيَّن له–جليًّا– عناية الإمام ابن عرفةَ الفائقة بإيراد القراءات المتواترة والشَّاذة في تفسيره، والاستشهاد بها، والإفادة من اختلافها.

وقد استعان الإمام ابن عرفة عند تعرُّضه للخلافيَّات القرائيَّة بجملة من أمَّهات المصادر القرائيَّة في بابها، والتي تنوَّعت في خطابها؛ ما بين روائيَّة ودرائيَّة، ونثريَّة وشعريَّة، ومن أبرزها:

كتابُ جامع البيان في القراءات السَّبع، وكتابُ التيسير في القراءات السَّبع للإمام أبي عمرو الدانيِّ (ت ٤٤٤هـ)، وكتاب الإقناع في القراءات السَّبع لأبي جعفر بن الباذش (ت٥٤٠هـ)، ومتن الشَّاطبية في القراءات السَّبع للإمام أبي القاسم الشاطبيِّ (ت ٥٩٠هـ).

وقد تجلَّت في مواضع كثيرة الإشارةُ إليها، والاقتباس منها.

ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) انظر– للمزيد–: مقدمة تفسير ابن عرفة تحقيق د. محمد حوّالة (٢٧/٣).

(٢) انظر– للمزيد–: مقدمة تفسير ابن عرفة تحقيق د. جلال الدين علّوش (٥/٢، ١١).

قوله: (وحكى أبو عمرو الدانيُّ في **(جامع البيان)** [1] في كيفيَّته ثلاثة أوجه: إمَّا أعوذ بالله السَّميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم، وإمَّا أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، وإمَّا أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم إنَّه هو السَّميع العليم.

وحكى في كتاب **(الإقناع)** أنَّ الأولى أن تقولَ: أعوذُ بالله القويِّ من الشيطان الغويِّ.

وقال الشاطبيُّ:

إذا أردتَّ الدَّهر تقرأُ فاستعذْ ** جهارًا من الشَّيطانِ بالله مُسجَلا

على ما أتى في النَّحلِ يُسرًا وإن تزدْ ** لربِّك تنزيهًا فلستَ مجهَّلا

وقد ذكروا لفظَ الرَّسولِ ولم يزدْ ** ولو صحَّ هذا النَّقلُ لم يبقَ مُجمَلا) [2]

وقوله في موضع آخر:

(قال أبو عمرو الدانيُّ في التَّيسير: قرأ نافعٌ، وابن كثير، والكسائيُّ برفع الراء وأبو عمرو بالاختلاس من طريق البغداديِّن، وبالإسكان من طريق غيرهم، والباقون بنصبها، **وهذا نصُّ الشاطبيِّ)** [3].

وقد اعتمد ابن عرفةَ على ثلاثة من عُمَدِ شروح متن الشَّاطبية، ونقل منها في مواضع عديدة، وهي على حسب الأقدميَّة:

شرح إبراز المعاني لأبي شامة المقدسيِّ (ت٦٦٥)؛ كما في قوله:

(قال أبو شامةَ: (وزعم بعضُهم: أنَّ الواو تأتي للتَّخيير مجازًا) [4].

وشرح أبي عبد الله الفاسيِّ (ت٦٧٢هـ)؛ كما في قوله:

(خلافا **(للفاسيِّ)** في شرح الشاطبيَّة؛ فإنَّه نصَّ على أنَّ المختصَّ بالله مجموعُ الرَّحمن الرَّحيم) [5].

وشرح إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)؛ كما في قوله:

(وقال الجعبريُّ: شارح القصيدة في قوله:

---

(١) جاء في تحقيق د. حسن المناعي:**(بحار البيان)**، ولعل الصواب في اسم الكتاب هو: (جامع البيان).

انظر: جامع البيان للداني (٣٩١/١-٣٩٤)، وفهرسة المنتوري (ص٦٣)، ومعجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني د. حميتو (ص٢٤).

(٢) (٦٣/١).

(٣) (٩٦/٢).

(٤) (٧٣٠/٣).

(٥) (٧٨/١)، وانظر-منه-: (٤٩/٥).

(وتأمننا للكلِّ يخفى مفصَّلا)، وقوله: (وإدغام من إشمامها لبعض عنهم يريد بقوله إخفاء الحركة اختلاسها)، ومعنى مفصَّلا؛ فصلُ إحدى النُّونين عن الأخرى، وهي حقيقةُ الإظهار) [١].

ومن المصادر القرائيَّة التي نقل منها -أيضًا- كتاب أصول القراءات لأبي الحسن بن غلبونَ (ت ٣٩٩هـ)، وقد جاء ذلك في قوله:

(وغلطَ -هنا- ابن عطيَّة، وأبو حيَّان؛ فنقلا عن ابن كثيرٍ أنه قرأ: ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل:٢٧] بالقصر بغير مدٍّ؛ ولا همزٍ وليس كذلك، وإنما قرأ ذلكَ في سورة النَّحل؛ **حسبما نصَّ عليه الشاطبيُّ، وابنُ غلبونَ في أصُول القراءات**) [٢].

ومن مصادره -أيضًا- في هذا الباب؛ جملةٌ من أمَّهات كتب التفسير[٣]، والتي من أبرزها:

تفسير ابن عطيَّة الأندلسيّ (ت٥٤٢هـ)، وتفسير الكشَّاف للزمخشريّ (ت٥٣٨هـ).

وقد أكَّد ذلك تلميذه البسيليُّ بقوله:

(وكان اعتمادهُ في التَّفسير على ابن عطيَّةَ، والزمخشريِّ مع الطيبيِّ، ويُضيف تفسيرَ ابن الخطيب) [٤].

وهذا ما حمل العلَّامة ابن عاشور- رحمه الله- على القول بأنَّ هذا التَّقييد عن ابن عرفةَ؛ إنمَّا هو تعليقٌ على تفسير ابن عطيَّة وأشبهُ منه بالتفسير [٥]، وقد خالفهُ في رأيه جمعٌ من الباحثينَ [٦].

وقد أفاد الإمام ابن عرفة منها في إيراد كثير من القراءات الشَّاذة؛ مع الحكم عليها والتوجيه، والنَّقد والتنبيه.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في تفسير سورة الفاتحة:

---

(١) (٤٠٣/٣)، وانظر-منه-: (٤٨٩/١).

(٢) (٧٣٠/٣)، وانظر- للمزيد-: مقدمة تحقيق التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون د. أيمن سويد (٦٩/١).

(٣) انظر- للمزيد-: مقدمة تحقيق تفسير ابن عرفة د. هشام الزار (٣٧/٤).

(٤) النكت والتنبيهات (١٧/٢)، والتقييد الكبير له(ص٢٠٣).

(٥) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (٧/١).

(٦) انظر- مثلاً-: مقدمة تحقيق تفسير ابن عرفة د. محمد حوّالة (٢١/٣-٢٢).

(قال **ابن عطيَّة**: وقرأ سفيانُ بن عينية، ورؤبة بن العجاج: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] بفتح الدَّال علمًا على إضمار فعل.

قال ابن عرفةَ: وقالوا وقراءة الضَّم أدلُّ على الثبوت؛ كقولهم: له علمٌ **(علمُ الفقهاء)** بالنَّصب والرَّفع) [١] .اً

وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٠]:

(ذكرَ **الزمخشريُّ**: قراءة الياءِ -فقط-، وأنَّها راجعةٌ للمنافقين.

قال ابن عرفةَ: والقراءةُ بتاء الخطاب، فإمَّا أن يراد بها: قل لهم يا محمَّد: إنَّ الله بما يعملونَ محيطٌ، وهُو إخبارٌ عن إحاطةِ علم الله -تعالى- بالمؤمنينَ في صبرهم وتقواهم) [٢].

وغيرها من التَّفاسير الجامعة في بابها، والمحكمة في خطابها؛ كجامع البيان للطبريِّ (ت ٣١٠هـ)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبيِّ (ت٦٧١هـ).

وأمَّا في باب توجيه وبيان وجوه القراءات، وإعراب الألفاظ والكلمات؛ فقد تجلَّى اعتماده على كتاب إعراب القرآن لأبي البقاء العكبريِّ (ت٦١٦هـ)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيِّ (ت ٧٤٥هـ).

ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء ضمن تفسير قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة:٩]:

(قال الزمخشري: (في) هذه الجملة إمَّا تفسيرٌ لما قبلها، أوِ استئنافٌ.

قال الإمام ابن عرفةَ: الفرقُ بينهما أنَّه على الأوَّل يكونون وصفوا بأمرينِ: بعدم الإيمان (وبالخداع). وعلى الثاني وُصِفوا بعدم الإيمان؛ فكأنَّ قائلًا يقول: لم حكم عليهم بعدم الإيمان؟ فقيل: لأنهم يخادعون الله.

قال أبو حيَّان ما نصُّه: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾مستأنفةٌ، أو بدلٌ من ﴿ يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة:٨]، ولا موضع لها، أو حال من فاعل يقول فموضعها نصب.

قال: **وأجازَ أبو البقاء كونها حالًا من الضمير في المؤمنينَ)** [٣].

---

(١) (٩٠/١).

(٢) (٢٣٣/٢).

(٣) (١٢٨/١).

وما جاء ضمن تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران:١٧٨]:

(قال أبو حيَّان: على قراءة الخطاب يكونُ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مفعول، وإنما بدلٌ منه مثلها في قوله تعالى: ﴿ بَعْضَهُمْ فَوْقَ ﴾[الزخرف:٣٢]؛ **فردَّده ابن عرفة**: بأنَّ ﴿ بَعْضَهُمْ ﴾ بدلٌ، وَ﴿ فَوْقَ ﴾ مفعولٌ بأن، وهنا ليس ثمَّ ما يكونُ مفعولاً) (١).

وغيرها من موارد القراءات الأصيلة في بابها [٢]، والتي كان يرجع إليها، وينقل منها، ويستعينُ بها، والتي تنوَّعت في مادَّتها ما بين مصادرَ روائيَّة ودرائيَّة، وكانت معتمَدًا لأهل تلك الحقبة الزمنيَّة في دراسة علم القراءات وتحريرها، وفحصِها وتحبيرها[٣].

- **يتعرَّضُ لأشهر القراءات المتواترة، والشَّاذة؛ خاصَّة عندما يتعلَّق بالقراءة وجه معنويٌّ، أو إعرابيٌّ، أو دلاليٌّ، ونحو ذلك.**

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في تفسير قوله تعالى:﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ [النساء:٢٤]:

(وقُرِئَ: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ ﴾ على البناء للمفعول، وحذفُ الفاعل عند النَّحويينَ للعلم به، وعند البيانيِّينَ تعظيمًا له، أي: لم يذكر مع المفعول لشرفه، ومهانةِ المفعول..) [٤].

وقوله في تفسير قوله تعالى:﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى ﴾[مريم:٢٤]:

(وقُرِئَ: **(مَن تحتَهَا)**، وعلى كلا القراءتينِ يصحُّ أن يكون المنادي جبريلُ، أو عيسى–عليهما السَّلام–، ورجَّح بعضُهم الأوَّل بعدم الاحتياج إلى إضمار الفاعل، وأُجيب: بأنَّ الفاعل هناكَ الجزء من الفعل؛ فهو بمنزلة المركَّب) [٥].

وقوله في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[طه:١٥]:

(وقُرِئَ: **(أَخْفيها)** بالفتح؛ أي: أُظهرها، وَ ﴿ أُخْفِيهَا ﴾ بالضَّم من الإخفاء.

قال ابن عرفة: فيحتملُ أن تكون القراءتان مختلفتين؛ لأنَّ من قاربَ الشَّيء؛ أُعطِيَ حكمه، والخفاءُ ضدُّ الظهور؛ فمقاربةُ الإخفاء ضدّ مقاربة الإظهار، قال:

---

(١) (٣١٩/٢).

(٢) انظر منه – مثلاً–: (٧٧/٣، ١٢٥، ١٦٣، ٢١٠، ٢٦٥، ٢٦٩)، (١٢٧/٤، ٣٠١، ٤٤٠، ٧٩٣).

(٣) انظر–للمزيد–: مقدمة تحقيق تفسير ابن عرفة د. حسن المناعي (١/ ٣٨).

(٤) (٣٩٧/٢).

(٥) (١٣٧/٤).

ويحتملُ أن يرجع المعنى إلى شيءٍ واحد؛ فيكون أمر السَّاعة وسطًا بين الإخفاء والإظهار، والإظهارُ مقاربٌ لكلٍّ واحدٍ منهما) [1].

وعنايته جليَّة بالتوجيه القرائيِّ والتَّفصيل، والبيان والتَّدليل، وإظهار الفروق بينها في المباني، والإشارة إلى المعاني؛ مما يدلُّ على ملكته اللغويَّة الفائقة، وحصيلته النحويَّة والصرفيَّة السَّابقة.

- **يذكرُ القراءة القرآنيَّة متواترة أو شاذَّة منسوبةً لمن قرأ بها، وفي بعض المواضع يذكرها مجرَّدة من أسماء قارئيها.**

ومن الأمثلة على ذلك:

(**قال ابن عرفة:** وقع تسكينُ الهمزة المتحرِّكة في القرآن في ثلاثةِ مواضع، أحدها:

﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[النمل:٢٢] قرأها أبو عمرو، والبزيُّ بفتح الهمزة.

ورُوِيَ عن قنبلٍ إسكانُ الهمزة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف.

قوله تعالى: ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾[سبأ:١٤] قرأها نافعٌ، وأبو عمروٍ بالألف من غير همزة، وابنُ ذكوانَ بهمزة ساكنة، والباقون بهمزةٍ مفتوحة.

والثالث: قوله -عزَّ وجلَّ- في سورة فاطر:﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾[آية:٤٣] قرأ حمزةُ بسكون الهمزة؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف، والباقون بتحريكها.

قلتُ: وموضعٌ رابع، وهو:﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[البقرة:٥٤] رُوِيَ فيه عن أبي عمرو الاختلاسُ، ورُوِيَ عنه الإسكانُ) [2].

وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[النساء:٢٤]:

(اتَّفق الجميعُ على فتح الصَّاد، وقرأ الكسائيُّ في غير هذه الآية بكسر الصَّاد، وهُنا بالفتح.

---

(١) (٤/١٩٨-١٩٩)، وانظر: تفسير ابن عرفة (٣/٧٠٨، ٤/ ٦١٤)، وغيره ذلك.

(٢) (١/٧٤١-٧٤٢).

قال ابن عرفة: وجههُ أنَّ المحصنات–هنا– ليس إلَّا من قبيل المنفعل؛ لأنَّ النِّكاح –هنا– المراد به الوطء ليس إلَّا، والنساءُ في الوطء منفعلات؛ فغيرهن أحصنهن، وفي غير هذه الآية حديث: (هنَّ أحصنُ لأنفسهن؛ إمَّا بالعفاف، وإما بالإسلام، وإمَّا بالحرية.

ويمكنُ أن يكونَ من قبيل الفاعل، أو المنفعل، وهنا ليس إلَّا من قبيل المنفعل) [1].

وهذا الحكم في الأغلب عنده، ومن الأمثلة على مالم يُذكرْ فيه نسبة القراءة إلى قارئها:

قوله في تفسير قوله تعالى:﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾[التوبة:١٢٨]:

(الخطابُ لبني آدمَ، أو لسائر العالم؛ فإن كان لسائر العالم دخل فيه الجنُّ والإنسُ والملائكةُ، وكان بعضهم يقول: قراءة **(من أنفَسِكم)**؛ تدلُّ على أنَّ الخطابَ لبني آدمَ؛ فتخرج الجنَّ والملائكةَ) [2].

وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا ﴾ [القمر:٢٦]:

(بتاء الخطابِ على الالتفات؛ لأنَّ المخاطبَ يضربُ الوعيدَ عليهم، والتَّخويف، والإنذارَ) [3].

- **يدافع عن القراءات القرآنيَّة، ويردُّ على المتعرضين عليها، والطَّاعنين فيها؛ سواء كانوا من النُّحاة، أو اللّغويين، أو المفسِّرينَ.**

ومن الأمثلة عن دفاعه عن القراءات القرآنيَّة:

قوله في معرض تفسير قوله تعالى:

﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾[البقرة:٢٠٠].

(قال الزمخشريُّ:﴿ أَشَدَّ ﴾معطوفٌ على ما أُضيف إليه الذِّكرُ في قوله:

﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ ﴾ قال الطِّيبيُّ: وضعَّفهُ بعضُهم؛ لأنَّ فيه العطفَ على المضمر المخفوض، من غير إعادة الخافض.

قال: وردَّ قراءة من قرأ:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[النساء:١]

---

(١) (٣٩٦/٢).

(٢) (٣١٨/٣).

(٣) (٣١٥/٥).

بالخفض أقبحَ ردٍّ.

قال ابن عرفةَ: وهذا إمَّا كفرٌ، أو معصيةٌ؛ لأنَّها قراءة حمزةَ.

قال ابن عرفةَ: ومنهم مَن فرَّق بين العطف على الضَّمير المجرور بالحرف، وبين العطف على المخفوض بالإضافة؛ فأجاز العطفَ على المضافِ من غير إعادةِ الخافض)[1].

وقوله:

(وقرأ الكلُّ: ﴿عَسَيْتُمْ﴾[البقرة:٢٤٦] بفتح السِّين؛ إلَّا نافعًا كسرَها.

قال الزمخشريُّ: وهي ضعيفةٌ.

قال ابن عرفةَ: هذا عادتهُ في تجاسره على القراءات السَّبعة، وتصريحه بأنَّها غيرُ متواترةٍ) [2].

وغيرُ ذلكَ من المواضع المتناثرة للعَيان، والتي وقف فيها ابنُ عرفةَ موقف العالم النَّاقد بالحجَّة بالبرهان، والمفندِّ بالدَّليل والبيان، وتجلَّى دفاعهُ عن القراءات القرآنيَّة، وتنوَّعت وتعدَّدت حجاجهُ ما بين روائيَّة ودرائيَّة [3].

- **اتَّسم منهجه في الحكم على القراءة القرآنيَّة باتِّباع النصِّ والأثرِ، وجعله أصلًا في النَّظر.**

ومع ذلك؛ فقد وقع منه ترجيحٌ واختيارٌ لبعض القراءات المتواترة، وهذا في مواضع معدودة، ومعايير محدودة.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [يونس:٧٩].

(وقُرِئَ: (سحَّارٍ) **قال ابن عرفةَ: الأولى أبلغُ**؛ لأنَّه إذا طلبَ يُؤتى بكلِّ ساحرٍ؛ فأحرى أن يطلب السحَّار) [4].

وقوله في موضع: ﴿يُصَدِّقُنِى﴾[القصص:٣٤]:

(وقُرِئَ: ﴿يُصَدِّقُنِى﴾ بالرَّفع؛ فعلى الجزمِ يكون مرتّبًا على الشَّرط، ويبقى فيه أنَّه رتَّبَ التَّصديق على الإرسال، فمهما وقع الإرسالُ؛ وقع التَّصديق، مع أنّ التَّصديق

(١) (١/٥٤٢-٥٤٤).

(٢) (١/٦٥٥).

(٣) انظر منه – مثلاً-: (١/ ١١٣، ١٦٧، ٦٩٦،٢/ ٧٦٠، ٤٣٠،٦٨،٣١٢، ٤٩٥، ٣/١٢٥).

(٤) (٣/٣٥٠).

لم يقعْ من فرعون.

قال ابن عرفة: ولا يقال: إنَّ موسى ظنَّ لمصدّق فلم يصدّق؛ لأن ظنَّ الأنبياء الأولى فيه أنَّ يقال: إنه متعلَّقه واقعٌ بلا شكٍّ.

قال: والجوابُ أنَّ بعضهم صدَّق به وآمن، وهم السَّحرة وبنو إسرائيل.

قال: وأمَّا على قراءة ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بالضمِّ؛ فهو خبرٌ في معنى الطَّلب، وكأنه طلب من الله– تعالى–إرساله معه، وطلب منه تصديقه إيَّاه.

قال ابن عرفة: فالجزم على هذا أبلغُ؛ لأنه يكون التَّصديق عند موسى– عليه السَّلام– حاصلاً بنفس الإرسال، وعلى عدم الجزم يكون غير حاصل؛ لذلك طلبه)[1].

ومسلكُ التَّرجيح بين القراءات المتواترة ذمَّهُ كثيرٌ الأسلاف [2]، ومن أحكم ما يذكرُ ما في المسألة من الخلاف؛ قولُ العلَّامة ابن عاشور في تفسيره:

(ثمَّ إنَّ القراءاتِ العشرَ الصَّحيحةَ المتواترةَ؛ قد تتفاوتُ بما يشتملُ عليه بعضُها من خصوصيَّات البلاغة، أو الفصَاحة، أو كثرة المعاني، أو الشُّهرة، وهو تَمايزٌ متقاربٌ، وقلَّ أن يكسب إحدى القراءاتِ في تلك الآية رجحانًا؛ على أنَّ كثيراً من العلماء كانَ لا يرى مانعاً من ترجيح قراءة على غيرها، ومن هؤلاء؛ الإمام محمَّد بن جرير الطبريّ، والعلامة الزَّمخشريّ، وفي أكثر ما رجَّح به نظرٌ.

وقد سُئِلَ ابنُ رشد عما يقعُ في كتب المفسِّرين، والمعربينَ من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم: هذه القراءة أحسن: أذاك صحيح أم لا؟

فأجاب : أمَّا ما سألتَ عنه ممَّا يقعُ في كتب المفسِّرين والمعربينَ من تحْسين بعض القراءات واختيارها على بعضٍ؛ لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصحّ في النَّقل، وأيسر في اللَّفظ؛ فلا يُنكر ذلك كروايةِ ورشٍ التي اختارها الشُّيوخ المتقدِّمونَ –عندنا– (أي: بالأندلسِ)، فكانَ الإمام في الجامعِ لا يقرأ إلَّا بها؛ لما فيها من تَسهيل النَّبرات، وترك تحقيقها في جميع المواضع، وقد تؤوِّل ذلكَ فيما روى عن مالك من كراهية النَّبر في القرآن في الصَّلاة، ولهذا المعنى كان العملُ جاريًا في قرطبةَ قديمًا: أن لا يَقرأ الإمامُ بالجامع في الصَّلاة؛ إلَّا برواية ورش، وإنَّما تغيَّر ذلك، وتركت

(١) (٥١٤/٤)، وانظره: (٢٣٥/٣)، وترجيحات الإمام ابن عرفة في سورة المائدة –مثلاً– أ. إبراهيم عباس (ص٩٥).

(٢) انظر– مثلاً–: إعراب القرآن للنحاس (٤٣/٥).

المحافظةُ عليه منذ زمن قريب) [1].

وقد تبيّن –مما سبق– أنه يتعرَّض لأشهر وجوه القراءات متواترةً أو شاذةً في الآية، ويوضِّح المعاني لكلِّ قراءة؛ ثمَّ يحاول أن يوفِّق بينها، ويوجِّه ما ينتجُ عنها من أحكامٍ متنوِّعة.

وامتاز في عرضه فيها بالمهارة في حلِّ العبارات المغلقة، وكشف الألفاظ الغامضة، وسعة الرِّواية والدِّراية.

- **يذكرُ الشَّاهد من متن الشاطبيَّة على القراءة القرآنيَّة؛ إذا كان هناك استدراك منه، أو تعقيب عليه.**

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: ﴿ مَرْضَاتِ ﴾[البقرة:٢٠٧]:

(قال ابن عطيَّة: وقف عليها حمزةُ بالتَّاء، والباقون بالهاء، وتبعه أبو حيَّان، وهو غلطٌ؛ إنَّما وقف عليها بالهاء الكسائيُّ –فقط–، وعن ورشٍ في إمالتها وجهان، والمشهورُ عدم الإمالة.

قال ابن عرفة: وهو – عندي– منتقدٌ على الشاطبيِّ؛ لأنَّه ذكرَ أنَّ ورشًا يميلُ ذوات الياء، ثمَّ عدَّها من ذوات الياء، فظاهرهُ أنَّه يُميلها) [2].

وقوله في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[آل عمران:٨٠]:

(قال ابن عرفة: نفيُ الأمرِ أعمُّ من النَّهي؛ فعلَّق الحكمَ على الأعمِّ دون الأخصِّ، فهلَّا قيل: وينهاهم أن يتخذوا فهو أخصُّ؛ لأنَّ عدمَ الأمرِ بفعل الشَّيء لا يستلزم النَّهي عن فعله، فقد لا يأمر ولا ينهى، قالوا: والجوابُ بأنَّ ذلك باعتبار دعواهم وطلبهم ذلك من الرَّسل وتقولهم في الطَّلب.

قال أبو عمرو الدانيُّ في التَّيسير: قرأ نافعٌ، وابنُ كثيرٍ، والكسائيُّ برفع الرَّاء، وأبو عمرو بالاختلاس من طريق البغداديِّينَ، وبالإسكان من طريق غيرهم، والباقون بنصبها.

وتناقضَ الشاطبيُّ، فقال في البقرة:

وإِسْكانُ بارئِكُمْ ويأمرُكمْ لهُ ** ويأمُرهم أيضًا وتأمُرُهم تَلاَ

---

(١) (١/٣٣-٣٤).

(٢) (١/٥٥٦-٥٥٧).

وقال هُنا:

ورَفْـــعُ ولا يـــأْمركُمو روحُـــهُ ســـما ** وبالتَّـــاء آتينـــا مـــع الـــضَّمِ خـــوِّلا

فظاهرُ البيت الأوَّل؛ أنه يسكِّن الرَّاء، وظاهر هذا؛ أنَّه يقرأ بالرَّفع، وقال أبو شامةَ:

أبو عمرٍو على أصلهِ من الاختلاس، والإسكان، وذكرُ الشَّاطبيِّ له مع أهل الرفع؛ دليلٌ على أنه رجَّح الاختلاسَ على الإسكانِ) [1].

وقوله في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ [الأنعام:٥٥]:

(في كلام الشاطبيِّ –هنا–إشكالٌ؛ لأنَّـــه قـــال: (وإنَّ بفـــتحٍ... البيـــت)، وضـــد التَّذكير التَّأنيث.

فصحبةٌ قرأوا:﴿ وَلِتَسۡتَبِينَ ﴾بالياء، والباقون قرأوا بالتَّـــاء؛ لكـــنَّ نافعًـــا مـــنهم بالخطاب، ونصب: اً

﴿ سَبِيلُ ﴾؛ لكن الشاطبيَّ اعتبر اللَّفـــظ، ولفـــظ: ﴿ وَلِتَسۡتَبِينَ ﴾فـــي القـــرآن واحدٌ)[2].

وغير ذلك من المواضع كثيرة العدِّ، والتي تدلُّ على امتلاك الإمام ابن عرفـــةَ آلـــة النَّقد، والتَّبحر في الرِّواية، والسَّعة في الدِّراية، وبيان ما وقع من الأوهـــام والأغـــلاط، والأخطاء والأخلاط، ومناقشة الأقوال والأخبار، والحكم على النُّصوص الآثار [3].

وبعد:

فهذه أظهرُ معالم منهج الإمام ابن عرفة وأجلاها، وتحتَ كلِّ منها العشراتُ مـــن الأمثلة المختلفة وأوفاها، وقد اجتهدتُ– قدر الإمكان– في اختزالها، وعـــدم الإطالـــة فيها.

(١) (٢/١٧٤-١٧٦).

(٢) (٢/٦٥٧-٦٥٨).

(٣) انظر منه – مثلاً– : (١/٧٠، ٢/٧٤٤، ٣/١٢٩، ٢٤٢).

المبحث الرابع

آراؤه وفتاويه في مسائل قرائيَّة

الإمامُ ابن عرفةَ من الأئمَّة المتفنِّنين في العلوم النقليَّة، والمعارف العقليَّة، وقد كان له تحقيقات علميَّة، ومساجلات نقديَّة، وآراء شخصيَّة، وكلٌّ من أجال في النَّظر في كتاباته، وأعمل الفكر في إملاءاته؛ اتَّضح له ذلك بصورة جليَّة.

ومن ذلك؛ مسائل مهمَّة ذات صِلَة وثيقة بأصول القراءات القرآنيَّة، وأحكامها الأدائيَّة، ومن الأمثلة على المناظرات مع بعض عصريِّيه؛ ما كان بينه وبين (مفتي البلاد الأندلسيَّة الأستاذ أبو سعيد فرج بن لبٍّ؛ فإنَّه قال: وهو يحكم بين اثنين من طلبة غرناطةَ، اختلفا في أمر القراءات السَّبع، فتحاكما إليه:

(مَن زعم أنَّ القراءات السَّبع لا يلزمُ فيها التواتر، فقوله كفرٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى عدم تواتر القرآن جملة، قال: وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب).

وقد كتب بما ذُكِرَ بعضُ أهل غرناطةَ إلى أحد العلماء المشهورينَ من أهل تونسَ يسألهُ بيان رأيه في ذلك؛ فأجابه بجوابٍ يتضمَّن الردَّ على ما ذُكِرَ، فوقف عليه المفتي المذكور؛ فألَّف رسالة كبيرة في الردِّ على هذا الردِّ سمَّاها:

(فتح الباب، ورفع الحجاب، بتعقُّب ما وقع في تواتر القرآن من السُّؤال والجواب).

وقد أورد جميع ذلك العلَّامة أحمد الونشريسيُّ في الجزء الثاني عشر من (المعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوى أهل إفريقيَّة والأندلس والمغرب) [(١)] .

ومن آراء الإمام ابن عرفةَ في علم القراءات المذكورة، وفتاويه المسطورة:

- **المراد بالسَّبعة في حديث: (إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أحرف).**

في البدء أنزل الله –عزَّ وجلَّ – القرآن الكريم على النَّبي–صلى الله عليه وسلم– على سبعةِ أحرف؛ توسعةً منه، ورحمة بهذه الأمَّة، وذلك أنَّ لغات من أُنزِلَ عليهم القرآنُ مختلفة، ولهجاتهم متباينة، ولسان كلِّ صاحب لغةٍ لا يقدر على التَّحول إلى غيرها إلا بعد كُلفة وعناء؛ (فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متَّسعا في اللغات، ومتصرَّفا في الحركات كتيسيره عليهم في الدِّين) [(٢)].

---

(١) التبيان للجزائري (ص١٤٢)، وانظر: المعيار المعرب للونشريسي (١٢/٦٨–١٤٧).

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص ٤٠–٤١).

وخبر الإنزال ثابتُ الصَّحة، وقد ورد عن واحد وعشرينَ صحابيًّا [1]، وهو متواترٌ ثابتٌ في المدوَّنات الحديثيَّة، وكتب علم القراءات القرآنيَّة، وقد اتَّفق الحفَّاظ على إسناده، وخرَّجه الأئمَّة في كتبهم، واشتهرت رواياته وطرقه بينهم، وتناقله الثِّقات جيلًا عن جيل[2].

وقد ورد هذا الخبر في كتب الصَّحاح ودواوين الأحاديث، بألفاظٍ متفاوتةٍ مع اتِّحاد المعاني عند أرباب الرواية والأحاديث.

يقول القاضي أبي بكر الباقلاَّني (ت٤٠٣هـ) في كتاب الانتصار:

(فأمَّا الرِّواياتُ الوارد عنهُ – صلى الله عليه وسلم– بأنَّ القرآنَ منزلٌ على سَبعة أحرف؛ فإنَّها كثيرةٌ متظاهرةٌ مشهورةٌ عند أهل العلم والنَّقل، وهي أكثرُ شيءٍ رُوِيَ عن النبي– صلى الله عليه وسلم–، وكلُّها مع اختلاف ألفاظها وطرقها متوافيةٌ على المعنى؛ فيجبُ لذلك وصولُ العلم بمتضمَّنها، وإن اختلفت ألفاظُها، وتشعَّبت طُرقها)[3].

ومن تلك الرِّوايات؛ ما جاء في صحيح البخاريِّ، وفيه يقول عمرُ–رضي الله عنه–:

(سمعتُ هشامَ بن حكيم بن حزامٍ يقرأُ سورةَ الفرقان في حياة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأُ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرئنيها رسولُ الله –صلى الله عليه وسلم–؛ فكدتُّ أساورهُ في الصَّلاة، فتصبَّرت؛ حتى سلَّم، فَلَبَّبْتُهُ بردائه، فقلتُ:

من أقرأك هذه السُّورة التي سمعتُكَ تقرأ؟ قال أقرأنيها رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؛ فقلتُ: كذبت، فإنَّ رسول الله– صلى الله عليه وسلم–قد أقرأنيها على غير ما قرأتُ، فانطلقتُ به أقودهُ إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فقلت: إنِّي سمعتُ هذا يقرأُ بسورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: أرسلْه، اقرأ يا هشامُ، فقرأَ عليه القراءةَ التي سمعتُه يقرأُ، فقال رسُول الله –صلى الله عليه وسلم–: كذلك أُنزلت، ثمَّ قال: اقرأ يا عمرُ، فقرأتُ القراءةَ التي أقرأني فقال رسُول الله –صلى الله عليه وسلم–: كذلكَ أُنزلت، إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرفٍ؛ فاقرؤوا ما تيسَّر منه) [4].

---

(١) انظر: البرهان للزركشي (٢٢٧/١)، والإتقان للسيوطي (١٦٣/١).

(٢) انظر– مثلاً–: جامع البيان للداني (٩٣/١–١٠٤)، ومعاني الأحرف السبعة لأبي الفضل الرازي (ص١٦٩–٢٧٢)، والمرشد الوجيز لأبي شامة (ص٧٧–٩١).

(٣) (٣٥٥/١).

(٤) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾، (١٠/١٩)، حديث رقم:٧٥٥٠، وانظر: تفسير ابن عرفة (٥٠٨/٥).

وقد عُني به كثيرٌ من العلماء المتقدمِّين والمتأخِّرين بياناً وتصنيفًا، وجمعًا وتأليفًا، ومنهم– على سبيل المثال–:

أبو عبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤هـ) [١]، وأبو محمَّد بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) [٢]، ومكيُّ بن أبي طالب [٣]، وأبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) [٤]، وبدر الدين الزَّركشي (ت٧٩٤هـ) [٥]، ومحمد بن الجزريِّ، وجلال الدين السُّيوطي (ت٩١١هـ) [٦]، وأحمد الشقانصيُّ [٧]، وغيرهم كثيرٌ [٨].

وجمهورُ العلماء على أنَّ العدد في الحديث مراد ومقصود بعينه، قال الحافظُ السيوطيُّ– بعد أن أورد جميع الأحاديث–: (فهذا يدلُّ على إرادة حقيقة العدد وانحصاره) [٩].

(ومقتضى كلام الشاطبيِّ في العقيلة، وصرَّح به الجعبريُّ، وابن الجزريِّ في المنجد وغيرهما؛ أنَّ الصُّحف المكتوبةَ بإذن أبي بكرٍ كانت مشتملةً على الأحرف السَّبعة، وأمَّا المصاحفُ العثمانيَّة؛ فقد اختلفوا في اشتمالها عليها؛ فذهبَ جماعةُ القرَّاء والفقهاء، والمتكلِّمينَ إلى أنَّ جميعَ المصاحف العثمانية مشتملةٌ على جميع الأحرف السَّبعة، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها مشتملة على حرفٍ واحد، وذهب جماهير العلماء من السَّلف والخلف إلى أنَّها مشتملة على ما يحتمله رسمُها من الأحرف السَّبعة –فقط–، جامعة للعرضة الأخيرة؛ التي عرضها –صلى الله عليه وسلم– على جبريل، ولم تترك حرفًا منها، وهذا القول الثالثُ قال في النَّشر: (هو الذي يظهرُ صوابُه؛ لأنَّ الأحاديث الصَّحيحة، والآثار المشهورة تدلُّ عليه) [١٠].

(١) انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (١٥٩/٣).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٢٩).

(٣) انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي(ص٤٧).

(٤) انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة(ص٩١).

(٥) انظر: البرهان للزركشي (٢٢٧/١).

(٦) انظر: الإتقان للسيوطي (١٦٣/١).

(٧) انظر: عمدة القارئين والمقرئين للشقانصي (ص٢٥٩).

(٨) انظر– مثلا–: حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية د. عبد العزيز قاري، والقراءات القرآنيَّة تاريخها، ثبوتها، حجيتها، أحكامها د. عبد الحليم قابة (ص٩١– ١٤١).

(٩) الإتقان (١٤٥/١).

(١٠) نقلا عن دليل الحيران على مورد الظمآن للمارغني التونسي(ص١٨)، وانظر: النشر (٩٩/٢–١٠٠).

ولم يأت في بيان المراد بهذه الأحرف السَّبعة نصٌّ ولا أثرٌ، وقد اختلف العلماءُ النَّحاريرُ- سلفًا وخلفًا- في تفسيرها، وبيان معناها، وتفسير مدلولها، وكثرت الأقوال في ذلك؛ حتى قاربت أربعينَ قولًا.

ولم يحظ أيُّ قول من تلك الأقوال بما يمكن أن يرجِّحهُ على غيره، أو يحمل على القطع بصحته [١].

والذي عليه جمهور العلماء، ومنهم كثيرٌ من أئمَّة المغاربة؛ أنَّها سبعةُ أوجه من اللُّغات [٢].

وفي ذلك يقول الإمام أبو عبد الله القيجاطي (ت٨١١هـ):

(وأصحُّ الأقوال في معنى ذلك عند أهل النَّظر؛ أنها سبعة أوجهٍ من اللُّغات، كلُّ وجه منها يدخلُ تحته أنواع من القراءات، وتلك الأوجه تحتوي على جميع لغات العرب الفصحاء؛ الذين لم يخالطوا العجم) [٣].

أمَّا رأي الإمام ابن عرفةَ في بيان معناها؛ فقد نقلَ بعض تلاميذه في تقييداتهم عنه؛ أنه كان يرى أنَّ المراد بالأحرف السَّبعة هو: (القراءات السَّبع).

ومن ذلك؛ قولُ تلميذه البسيليِّ في تقييده في معنى حديث: **(إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعة أحرف)**.

(قلتُ: كان شيخُنا ابنُ عرفة يُفسِّرها بالقراءات السَّبع المشهورة) [٤].

وقولُ تلميذه الأُبِّي في شرح صحيح مسلم:

(والأظهرُ في المسألة -وهو الذي كان شيخنا أبوعبدالله بن عرفةَ يختارُ- أنَّ المراد بالأحرف المذكورة في الحديث: أحرف قراءات السَّبع-اليوم-، وقراءة يعقوبَ داخلةٌ في ذلك؛ لأنَّه أخذها عن أبي عمرو، ولأنَّ بذلك يظهرُ التَّسهيل، والتَّيسير الذي هو سببُ نزوله عليها) [٥].

ولم يكن الإمامُ ابن عرفةَ بدعًا في ذلك؛ حيثُ ذكر تلميذه البرزليُّ في فتاواه؛ نقلًا عن كتاب آداب المتعلِّمينَ لابن سحنونَ القيروانيِّ -شيخ المالكيَّة- (ت٢٥٦هـ)، وشرحه لأبي الحسن علي القابسيِّ القيروانيِّ (ت٤٠٣هـ) ما نصُّه:

---

(١) انظر: البرهان (٢٢٧/١)، والإتقان (١٦٣/١).

(٢) انظر: مسائل في القراءات للقيجاطي(ص٢٤٣)، وعمدة القارئين والمقرئين للشقانصي (ص٢٦٣)، غيث النفع (٢٦٥/١).

(٣) مسائل في القراءات (ص٢٤٣).

(٤) (٢١١/٢-٢١٢)، وانظر: نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد له (٢٩/٢-٣٠).

(٥) إكمال إكمال المعلم (٤٢٨/٢).

(إنها سبعُ قراءاتٍ في كلِّ واحدة منها ألفاظٌ مخالفة لها في الإقراء؛ فيقرأ كلٌّ امرئ بما تيسَّر له من هذه السَّبعة الأحرف، وقد تختلفُ الألفاظ في القراءات في كلمة المعنى فيها واحد، وقد تختلفُ المعاني فيها باختلافِ الألفاظ في قراءاتها.

والقراءتان الثابتتان عمَّن نُسبتا إليه؛ ممن وجبت إمامتُه، وصحَّت ثقتُه، بمنزلة الآيتين عند حذَّاق المقرئين، تفسِّر إحداهما الأخرى، ويُخالف معناها معناها؛ فتكون إحدُاهما ناسخةً للأخرى، فلينشرحْ صدرك إلى ما قرأ به أئمَّة المسلمين المشهورينَ؛ الذين سلَّم لهم أهلُ الأمصار الجامعة ما تقلَّدوه، ووثقوا بهم فيما رووه؛ فما منهم إلَّا من قراءاته حسنةٌ مسلَّم بها، ومحتجٌّ بها، ونكفٌّ عن غيرهم؛ فإنه ليس لما جاء به قوةٌ كقوّتهم.

وهؤلاء الأئمَّة هم: أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيمٍ– إمام القراء بالمدينة–، وعبد الله بن كثير– إمام القراء بمكَّة–، وعبد الله بن عامر– إمام القراء بالشَّام–، وأبو عمرو بن العلاء–إمام القراء بالبصرة–، وثلاثة منهم بالكوفة عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيَّات، وعليُّ بن حمزة الكسائي، وليس هو ابن حمزة المقري، وقد عرَّفتك بأسمائهم وبلادهم؛ لئلا يُشكِلَ عليك غيرهم بهم) (١).

ولم يعقِّب أحدٌ من تلاميذه بمخالفته؛ مما يدلُّ على موافقتهم له، وهذا محلُّ نظر؛ لأنَّ هذا الرأي مردودٌ، وقد احتُجَّ على من قال به بأنَّ الأحرف السَّبعة وجدت قبل وجود القراء السَّبعة، وقبل جمعها على يد الإمام ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) في كتابه (السَّبعة).

ولا نزاعَ بين العلماء المعتبرينَ أنَّ الأحرف السَّبعة ليست هي قراءات القراء السَّبعة المشهورة؛ لأنَّ هذه القراءات إنَّما عُرِفت واشتهرت في القرن الرابع الهجريِّ على يد الإمام المقرئ أبي بكر بن مجاهد.

يقول الإمام مكيُّ بن أبي طالب في بيان ذلك:

(فإن سأل سائلٌ؛ فقال: هل القراءاتُ التي يقرأ بها الناس اليوم، وتُنسب إلى الأئمَّة السَّبعة، كنافعٍ، وعاصمٍ، وأبي عمروٍ، وشبهِهِم، هي السَّبعة التي أباح النَّبي –صلى الله عليه وسلَّم–القراءة بها، وقال:

(أُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ؛ فاقرءوا بما شئتم)؟ أو هي بعضها؟ أو هي واحدةٌ؟

(١) (ص٩٩).

فالجوابُ عن ذلك:

إنَّ هذه القراءات -كلَّها- التي يقرأ بها النَّاس -اليوم-، وصحَّت روايتها عن الأئمَّة؛ إنَّما هي جزءٌ من الأحرف السَّبعة التي نزل بها القرآنُ، ووافق اللَّفظ بها خطَّ المصحف؛ مصحفِ عثمانَ الذي أجمع الصَّحابة، فمن بعدَهم عليه، واطُّرحَ ما سواه مما يُخالف خطَّه...

فأمَّا من ظَّن أنَّ قراءة كلِّ واحد من هؤلاء القرَّاء-كنافعٍ وعاصمٍ وأبي عمرو- أحدُ الحروف السَّبعة؛ التي نصَّ النَّبي-صلى الله عليه وسلم-عليها؛ فذلك منه غلطٌ عظيم؛ لأنَّ فيه إبطالًا أن يكون ترك العمل بشيءٍ من الأحرف السَّبعة، وأن يكون عثمانُ ما أفاد فائدةً بما صنعَ من حمل النَّاس على مصحفٍ واحد، وحرفٍ واحد.

ويجبُ منه أن يكون ما لم يَقرأ به هؤلاء السَّبعةُ متروكًا؛ إذ قد استولوا على السَّبعة الأحرف عنده، فما خرج عن قراءتهم؛ فليس من السَّبعة عنده.

ويجبُ من هذا القول: أن نترك القراءة بما روى عن أئمة هؤلاء السَّبعة من التَّابعين والصَّحابة مما يوافق خط المصحف، مما لم يقرأ به هؤلاء السَّبعة.

ويجبُ منه ألا تروى قراءة عن ثامنٍ فما فوقه؛ لأنَّ هؤلاء السَّبعة عند معتقدِ هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السَّبعة.

وقد ذكر النَّاس من الأئمَّة في كتبهم أكثر من سبعينَ ممن هو أعلى رتبة، وأجلُّ قدراً من هؤلاء السبعة.

على أنَّه قد ترك جماعةٌ من العلماء في كتبهم في القراءات ذكرَ بعض هؤلاء السَّبعة واطِّرحهم.

قد تركَ أبو حاتم وغيرُه ذكرَ حمزةَ والكسائيَّ وابنَ عامر، وزاد نحو عشرين رجلًا من الأئمَّة ممن هو فوق هؤلاء السَّبعة، كذلك زاد الطبريُّ في كتاب القراءات له على هؤلاء السَّبعة نحو خمسةَ عشرَ رجلًا، وكذلك فعلَ أبو عبيد، وإسماعيلُ القاضي.

فكيف يجوزُ أن يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ هؤلاء السبعة المتأخِّرين قراءةً، كلُّ واحد منهم أحد الحروف السَّبعة، التي نصَّ عليها النَّبي -صلى الله عليه وسلم-؟ هذا خطأٌ عظيمٌ) [1].

ويقولُ الإمام أبو العباسُ المهدويُّ في هذا السِّياق-أيضًا-:

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص ٣١-٣٨) بتصرف يسير.

(فأمَّا اقتصارُ أهل الأمصَار في أغلبِ أمورهم على القرَّاء السَّبعة، الذين هم: نافعٌ، وابن كَثير، وعَاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وابنُ عامرٍ، وأبو عمرو؛ فإنَّ ذلك إنَّما هُو على سبيل الاختصار؛ عندما رواهُ من أكثر القراءة بسبب اتِّساع الاختيارات؛ فذهبَ إلى ذلك بعض المتأخِّرين على وجهِ الاختيار والاختصَار، وانضافَ إلى ذلكَ أنَّ من قلَّت عنايتهُ من المتأخِّرين اقتصرَ من طريق هذه القراءات السَّبع التي اختارها؛ لاقتصارِها عليها من سبقهُ من المتأخِّرين على أربعةَ عشرَ روايةً، فرأَى حين اشتهروا عندهُ، وعند أكثرِ الأقاليمِ – الذي هُو فيه– أنَّ كلَّ روايةٍ جاءتْ عن هؤلاء السَّبعةِ سِوَاها باطلٌ؛ مع كون ذلك الذي عندهُ شاذٌّ، أشهرُ وأجلُّ من الذي اعتمدَ عليه، فإنَّ أحدًا من العُلماءِ الرِّجال لا يشكُّ أنَّ إسماعيلَ بن جعفر أجلُّ قدرًا من ورشِ بن سَعيد، ومن قالونَ عيسى بنِ مِينا، وأنَّ أبانَ بن يزيدَ العطَّار، أوثقُ وأشهرُ من حفصِ بن سليمانَ البزَّارِ، وكذلك كثيرٌ منهم، ولقد فعل مسبِّع هؤلاء السَّبعةِ مَا لم يكن يَنبغي أن يفعلهُ، وأشكَلَ على العامَّة؛ حتى جَهلوا ما لم يسعْهم جهلهُ، وذلكَ أنَّهُ قَد اشتهرَ عند الكافَّةِ قولُ النبي– صلى الله عليه وسلم– :

(أنزل القرآن على سبعةِ أحرف)، ثمَّ عمد هذا المسبِّع إلى قومٍ قد اختارَ كلٌّ منهم لنفسه قراءةً من جملة القراءاتِ التي رَوَاها، وكانوا لعَمْري أهْلاً للاختيار لثقتهم، وأمانتهم، وعلمهم، وفصاحتهم، فأطْلقَ عليهم التَّسمية بالقراءات، فأوهمَ بذلكَ من قلَّ نظرهُ، وضعُفت عنايته؛ أنَّ هذه القراءاتِ السَّبعَ هي التي قال فيها النبي– صلى الله عليه وسلم–:

(أُنزل القرآنُ على سبعةِ أحرف)، وأكَّد وهمَه ما يُراه من اجتماع أهلِ الأمصَارِ عليها، واطِّراحِهم سِوَاها) (١).

وممَّا جاء– أيضًا– في ردِّ هذا المذهب وتوهينه؛ قول الإمام ابن الجزريّ:

(وأمَّا أنَّ هذه القراءات السَّبع؛ التي حواها التَّيسير لأبي عمرو الدانيِّ هي التي أشار إليها النَّبي –صلى الله عليه وسلم– فيما روي عنه أنه قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)؛ فليس كذلك، وتفسير الحديث بهذه القراءات السَّبع خطأٌ فاحشٌ، وجهلٌ من قائله، ولم تكن القراءات السَّبع متميزة عن غيرها؛ إلا في قرن الأربعمائة جمعها أبو بكر بن مجاهد) (٢).

(١) السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات للمهدوي (ص ٥٢–٥٤).

(٢) منجد المقرئين لابن الجزري (ص٢٧).

وقول ابن الجزريِّ في نشره-بعد أن حكى الأقوال في المسألة، وأوضح اختياره فيها-:

(وإنَّما أطلنا هذا الفصل؛ لما بلغنا عن بعض من لا عِلْمَ له أنَّ القراءات الصَّحيحة هي التي عن هؤلاء السَّبعة، أو أنَّ الأحرف السَّبعة التي أشار إليها النَّبي – صلى الله عليه وسلم – هي قراءة هؤلاء السَّبعة؛ بل غلب على كثير من الجهَّال أنَّ القراءات الصَّحيحة هي التي في الشَّاطبية والتَّيسير، وأنها هي المشار إليها بقوله- صلى الله عليه وسلَّم -:

(أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ)؛ حتَّى أنَّ بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنَّه شاذٌّ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السَّبعة شاذًّا، وربما كان كثير مما لم يكن في الشَّاطبية والتَّيسير، وعن غير هؤلاء السبعة أصحَّ من كثير مما فيهما، وإنَّما أوقع هؤلاء في الشُّبهة كونهم سمعوا:

(أُنزِلَ القرآن على سبعةِ أحرفٍ)، وسمعوا قراءات السَّبعة؛ فظنوا أنَّ هذه السَّبعة هي تلك المشار إليها، ولذلك كره كثيرٌ من الأئمَّة المتقدِّمين اقتصار ابن مجاهدٍ على سبعة من القرَّاء وخطئوه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد، أو زاده، أو بين مراده؟ ليخلص من لا يعلم من هذه الشُّبهة) [1].

وعليه؛ فلا يُوافق من أخذ بهذا المذهب؛ ولا يتوَّهم أنَّ قوله -صلى الله عليه وسلم-:

(أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ) انصرافه إلى قراءة سبعةٍ من القرَّاء يُولدون من بعد عصر الصَّحابة بسنينَ كثيرة؛ لذا اتَّفق المحقِّقونَ على أنَّ هناك فرقًا بينهما.

● **حكم تواتر القراءات القرآنيَّة:**

هذا المبحثُ من أجلِّ المباحث، وقد عُنِيَ به العلماءُ الأعلام عنايةً شديدة، وأفاضوا فيه كثيرًا؛ إلا أنه قد وقع في عبارات كثيرٍ اضطرابٌ شديد) [2].

وقد اختلفت في مسألة حكم تواتر القراءات الأقوالُ والمذاهب، وتعدَّدت فيها الآراءُ والمشارب، وتباينت وجهات نظرُ الأئمَّة الأكابر – من الأصوليِّين، والفقهاء، والقرَّاء- في وضع حدٍّ هذا التواتر؛ سواءٌ كان ذلك الوجه من الاختلاف المعبَّر عند أهل الفنِّ بالأصول، أو من الاختلاف في الفرش عن القراء العدول [3] .

---

(١) (١١١/٢).

(٢) التبيان في علوم القرآن (ص ١٢٧).

(٣) انظر- للمزيد-: فتح الوصيد للسخاوي (٦١٩/٣)، وإبراز المعاني لأبي شامة (ص٣١٩)، ومعجم مصطلحات علم القرآنية وما يتعلق به د. عبد العلي المسئول (ص ٨٦، ٢٦١)، ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات د. إبراهيم الدوسري (ص٢٩، ٨٠)، وغيرها.

والمرادُ بالتَّواتر –هنا– ما بيَّنه الإمام ابن الجزريِّ بقوله: (ونعني بالتَّواتر: ما وراه جماعةٌ كذا إلى منتهاهُ يفيد العلم من غير تعيين عدد، هذا هو الصَّحيح) (١).

وقد أوضح الإمامُ ابن عرفةَ حكم تواتر القراءة القرآنيَّة، وذكر جملةً من آراء أهل الفنِّ في ذلك، وأتى بيانه منه في مضمَّن جوابه عن حكم القراءة بغير قراءة أحد الأئمَّة السَّبعة في الصَّلاة.

يقول تلميذه بدر الدِّين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) في شرحه على صحيح البخاريِّ:

(وردَ عليه من غرناطةَ قاعدة بلاد الأندلس يتعلَّق بعضُه بما نحن فيه، وها أنا أُورد جميعَه على ما فيه من الطُّول؛ رَوْماً لتحصيل الفائدة.

وهي أنَّ أحد المشفِّعين في الجامع الأعظم من غرناطةَ قرأ ليلةً قول الله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ ﴾[الأنعام:٩٩] برفع ﴿وَجَنَّٰتٖ﴾ فردَّ عليه الإمام بالمسجد، وهُو الشَّيخ الأستاذ أبو سعيد بن لُبٍّ، وكان القارئُ ثقيل السَّمع، فصار يلقِّنه مرة بعد أخرى ﴿ وَجَنَّٰتٖ ﴾ بالكسر، والقارئ لا يسمع، وتشجَّع بالأستاذ غيره، فلقَّنه –أيضًا– مثل ذلك، وأكثروا عليه؛ حتى ضجَّ بهم المسجدُ؛ فلمَّا يئسوا من إسماعه، تقدَّم بعضهم؛ حتى دخلَ عليه المحرابَ، فأسمعه، فأصبح الطلبة يتحدَّثون بذلك؛ فقال لهم قائلٌ: لو شاء الله لتركتموه وقراءته؛ لأنَّها وإن لم يقرأ بها أحدٌ من السَّبعة من هذه الطُّرق المشهورة التي بأيدي النَّاس، فقد رُويت من طرق صحيحةٍ لا مطعنَ فيها لأحد، قد ذكرها ابن مجاهدٍ وغيره من رواياتٍ متعددة عن عاصمٍ، وهي قراءة الأعمش وغيره من كبار الأئمَّة؛ فقال بعض الشُّيوخ: (إنما يقرأُ في الصَّلاة بالقراءات السَّبع؛ لأنها متواترةٌ، ولا يجوز أن يقرأ بغيرها؛ لأنه شاذٌّ، والشُّاذ لا تجوز الصَّلاة به).

فقال له ذلك القائلُ: لا فرقَ بين القراءات المرويَّة عن أحد الأئمة السَّبعة، أو غيرهم من الأئمَّة؛ إذا كانت موافقة لخطِّ المصحف؛ إذ الجميعُ متواتر باعتبار خطِّ المصحف، وقد صحَّت روايته عن الثقات، ولم يشترط أحدٌ من أئمَّة القراءة في قبول القراءة الموافقةَ لخطِّ المصحف أن ينقل وجهها من جهة الأداء تواتراً، ومن تتبع طرقَ الروايات، علم ذلك قطعاً.

(١) منجد المقرئين (ص٨٠)، وانظر: لطائف الإشارات للقسطلاني (١/١٢٤).

فقال له ذلك الشَّيخ: لا؛ بل لا بد من اشتراط ذلك، وإلا لزم عدمُ تواتر القرآن جملة؛ إذ من المحال عقلاً أن يكون القرآن متواتراً، وأوجُهُ قراءته غيرُ متواترة.

فلمَّا كثر النِّزاع بينهما، ارتفعا إلى الشَّيخ أبي سعيد بن لُبٍّ؛ ليكون الحكمَ بينهما في القضية، فصوَّب الشيخُ أبو سعيد رأيَ من زعم اشتراطَ التواتر في قبول القراءات.

وزاد من تلقاء نفسه: إن القرآن هو القراءات السَّبع، وما خرج عنها؛ فليس بقرآن، وإن من زعم أنَّ القراءات السَّبع لا يلزم فيها التَّواتر، فقوله كفرٌ؛ لأنه يؤدِّي إلى عدم تواتر القرآن جملة، وحجَّته في ذلك: ما وقع لابن الحاجب في كتابه في (أصول الفقه)، وقد وقع مثلُه لأبي المعالي في كتاب (البرهان)، والفقهاء يقولون: لا يصلَّى بالشَّاذ، وأبو عمرٍو الداني قد وضع كتاباً جمعَ فيه ما خرجَ عن قراءات الأئمة السَّبعة من الطرق المشهورة، وسمَّى ما جمع في ذلك بالقراءات الشَّواذ، فتركَّبَ له من مجموع ذلك أن ما خرجَ عن القراءات السَّبع شاذٌّ ليس بقرآن؛ فالمطلوبُ من سيادتكم أن تتأملوا كلامَ الأئمَّة في أوجه القراءات، وطرق الأداء، وما وقع لأئمة القرَّاء والنَّحْويين في مثل هذا، وأن تجيبوا عن ذلك بجميع ما يظهر لكم؛ حتى يظهرَ وجهُ المسألةِ مأجورينَ) [1].

وقد أشار إلى هذا الخلاف في غير موضع من إملاءاته، وأبان اختياره فيه، ومن ذلك قوله – فيما قيَّده الأبيُّ عنه–:

(قال ابن عرفة: وحاصل كلام النَّاس فيها أنها على وجهين:

فأمَّا ما يرجعُ إلى آحاد الكَلِم؛ كـ﴿ مَلِكِ ﴾، و﴿ مَالِكِ﴾، و﴿يَخْدعُونَ﴾، و﴿ يُخَادِعُونَ ﴾؛ فهو متواترٌ اتفاقاً من غير خلاف منصوصٍ؛ إلَّا أنَّ ظاهر كلام الداوديِّ على ما نقلَ عنه الأنباريُّ؛ أنها غيرُ متواترة.

وأمَّا ما يرجعُ إلى كيفيَّة النُّطق بها– من إعرابٍ، وإمالةٍ، وكيفيَّة وقف–؛ ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: نقلَ الأنباريُّ –شارح البرهان– عن أبي المعالي؛ أنها متواترةٌ، وأنكره عليه، وهو اختيارُ الشَّيخ أبي عبد الله محمد بن سلامةَ من أشياخنا.

الثاني: أنها متواترةٌ عند القرَّاء –فقط–؛ نقله المازريُّ في شرح البرهان، **واختاره–شيخُنا–ابن عرفة.**

---

(١) (٥/٣١٧-٣١٧) بتصرف يسير، وانظر: المعيار المعرب (١٢/٦٨-٦٩).

الثالث: أنها غير متواترة؛ قاله ابن العربِّي في العواصم والقواصم، والأنباريُّ، وابن رشد في كتاب الصَّلاة الأوَّل، وفي كتاب الجامع الرَّابع من البيان والتَّحصيل.

قال ابن عرفة: وهو اختيار الشيخ أبي إسحاق إبراهيم الجزريِّ، وشيخنا القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السَّلام، وصاحبنا الفقيه أبي العبَّاس أحمد بن إدريسَ البجائيِّ) (١).

وقوله في موضع آخر في هذا السِّياق:

(وأمَّا تواتر القراءات السَّبع؛ فهو على وجهين:

الأوَّل: ما يرجع لآحاد الكلم في ذواتها؛ كـ﴿مَلِكِ﴾، و﴿مَالِكِ﴾، و﴿يَخْدَعُونَ﴾، و﴿يُخَادِعُونَ﴾، ونحو ذلك.

الثاني: ما يرجع لكيف النُّطق بها من إعرابٍ، وإمالةٍ، وكيفيَّة وقفٍ، ونحو ذلك.

أمَّا الأول: فمتواترٌ، لا أعرفُ فيه نصَّ خلاف من كتاب، إلا ما يُؤخذ من كلام الأنباريِّ والداوديِّ.

وأمَّا الثاني: فاختلفَ فيه متأخرو شيوخنا، والمتقدِّمون، وكان شيخُنا الشَّيخ الفقيه الصَّالح المقرئُ الضَّابط الأصوليِّ أبو عبد الله محمَّد بن سلامةَ الأنصاريُّ لا يشكُّ في تواترها، أخبرني عن بعض شيوخه المقرئين الصُّلحاء: أنه اجتمع ببعض مدرسي حضرة يونسَ، وكانت له درايةٌ بالعربيَّة وأصول الفقه، فقال له: **(القراءات السبعُ غيرُ متواترة)**، فقال له الشَّيخ المقرئ: مَن يقولُ هذا يموتُ مذبوحاً، وانفصلَ عنه، ولم يشهده في إجازة كان أتى بها إليه؛ ليشهده فيها، فبعد مدَّةٍ أصبح ذلك المدرسُ في منزله مذبوحاً.

وأخبرني بذلك شيخُنا الشيخ الفقيه المصنِّف الشهيرُ أبو عبد الله بن الحباب، وقال لي: ذبحه ابنُ أخيه؛ لأنه كان المحيطَ بتعصبه.

وكان شيخُنا الشَّيخ الفقيه القاضي الخطيب المفتي الشَّهير أبو عبد الله بنُ عبدالسَّلام يقول في المسألة؛ إذا جرى فيها الكلام في عام مجلس تدريسه: **(إنها غير متواترة؛ مستدلاً بأن شرط التواتر استواءُ الطرفين فيها والوسط).**

قال: وقراءةُ السَّبعة تنتهي إلى أبي عمرو الدَّاني، قال: وهذا يقدحُ في تواترها.

ونحوه –أيضًا– سمعته من الشَّيخ الفقيه الصالح أبي العبَّاس بن إدريسَ –فقيه بجايةَ–.

---

(١) تفسير ابن عرفة (١/١١٣-١١٦)، وانظر منه– أيضاً–: (٥/٥٠٨-٥٠٩).

وأما المتقدِّمونَ؛ فالحاصلُ منهم ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّها متواترة، نقله الأنباري عن أبي المعالي، وأنكَره عليه.

الثاني: أنَّها متواترة عند طائفةٍ خاصَّةٍ، وهم القرَّاء –فقط–، نقله المازري في شرح البرهان، وبسط القول فيه.

الثالث: أنَّها غير متواترة، قالهُ ابن العربيِّ، وبسطَ القول فيه، ولم يحكِ غيره.

قلتُ: والصَّوابُ –عندي– نقلُ المازريِّ أنَّها متواترة عند القراء لا عموماً، –والله أعلم–) (١).

ويتَّضح – مما سبق – إيراده:

أنَّ الإمام ابن عرفة يختارُ القول بتواتر القراءات السَّبع في الفرش والأصول؛ لكن هذا التَّواتر مقيَّد بأنَّه إلى القرَّاء السَّبعة؛ لا إلى النبيِّ – صلى الله عليه وسلم– أي: أنَّ تواترها ليس على الإطلاق.

وأنَّه اختار متابعة الإمام أبي عبد الله المازريِّ المالكيِّ (ت٥٣٦هـ) في رأيه؛ الذي أورده في كتابه (إيضاح المحصول من برهان الأصول) (٢).

وممَّا يجدر التنبيه عليه، والإشارة إليه؛ أنَّ الإمام ابن عرفة ذكر أنَّ الإمام أبا المعالي الجوينيَّ الشافعيَّ (ت٤٧٨هـ)؛ ممن يقول بأنَّ القراءات متواترة في فرش وأصول على الإطلاق؛ كما فَهِم من عبارته في كتابه (البرهان في أصول الفقه) (٣).

وقد ردَّ الإمام ابن لبٍّ على هذا الرأي، وتناول عبارات ابن عرفة التي استند إليها بالنَّقد والتَّعليق، وذكَر بأنَّه أخطأ في نسبة الأقوال إلى أهلها، ولم يحسن في تفسيرها وفهمها، وأنَّ رأي الإمامين الجوينيِّ والمازريِّ– هو– قصرُ تواتر القراءات في الفرش دون الأصول إلى القرَّاء.

وأسهب ابنُ لبٍّ في إيراد الأدلَّة والبراهين التي تؤيِّد القول بتواتر القراءات في رسالته **(فتح الباب ورفع الحجاب، بتعقُّب ما وقع في تواتر القراءات من السؤال والجواب).**

---

(١) مصابيح الجامع (٣٢٢/٥) بتصرف، وانظر: المعيار المعرب للونشريسي (٧٣/١٢).

(٢) انظره: (ص٥٢٩).

(٣) انظره: (٢٥٨/١).

ومما جاء فيها:

(وقولـــه: ففـــي تـــواتر مثـــل: ﴿ مَلِكِ ﴾، و﴿ مَالِـــكِ﴾، و﴿ يَخْـــدعُونَ﴾، و﴿يُخَادِعُونَ﴾؛ لا أعرفُ خلافًا من كتاب؛ إلَّا ما يوجدُ من كلام الأبياريِّ والداوديِّ.

قلت: سيأتي ما في كلام الأبياريِّ، والداوديِّ؛ مما يوجبُ ترك الاعتماد عليه، ومـــا حكى من اختلاف شيوخه من التواتر منوطًا بالسَّبع، شاملٌ بظاهره للوجهين.

وخصَّه– هو– بالثَّاني منهما، ولم يحك ما يقتضي التَّخصيص به.

وقوله: بل يشاركهُ في ذلك عددٌ كثير، والخاصُّ به شهرتها به – فقط–.

قلت: هذا الكلامُ معلومٌ الصِّحة، وهو الذي نصَّ عليه الأئمَّة؛ فالخلافُ المستند إلـــى ما ذكر من وجه الاستدلال ساقط الاعتبار.

وقوله في حكاية خلاف المتقدِّمينَ:

الأوَّل: أنها متواترةٌ نقله الأبياريُّ عن أبي المعالي، وأنكره عليه.

الثاني: أنها متواترةٌ عندَ طائفةٍ خاصَّة، وهو القرَّاء– فقط–، نقله المازريُّ.

قلت: الصَّواب أنَّ هذا ليس بقولين في المسألة، وإنَّما هما راجعان إلى قولٍ واحـــدٍ؛ لأنَّ الأبياريَّ إنَّما حكى قول أبي المعالي في البرهان، واقتصر منه على ترجمته.

وقد نصَّ أبو المعالي في فصل كلامه في القراءة الشَّاذة على أنَّ تـــواتر القـــراءة فيما يرجعُ إلى الإعراب وبابه؛ مما لا يعينه الخطَّ، ويدخل مثل:

﴿ مَلِكِ ﴾، و﴿ مَالِكِ﴾، و ﴿ يَخْدعُونَ﴾، و﴿يُخَادِعُونَ﴾ هو محـــالٌ علـــى نقـــل القراءة تواترًا، وأنَّ المرعيَّ في التَّواتر من أهل ذلك الشَّأن، وأنه من الذي يختصُّ بـــه طوائف دون غيرهم، ولا وجه لما فعله المجيبُ من قصر هذا الفـــصل –كلِّـــه– علـــى الوجه الثاني دون الأوَّل.

والمازريُّ – أيضًا– في شرح البرهان جعل تـــواتر القـــراءات؛ التـــي لا تعطـــى المصحف في رسمه مخالفتها محالًا على الذين ضبطوا وجوه القراءات واشـــتغلوا بـــه؛ فهم الذين تواترت عندهم، فقد اتَّفق كلام الإمامين على الخصوص في التـــواتر، وعلـــى العموم فيما لا يعنيه المصحف.

فتحصَّل– أيضًا– أنَّ القراءة فيما يرجعُ إلى الإعراب وبابه؛ مما يحتمله الرَّسم لـــم يُنقل فيه عموم التَّواتر، ولا يصحُّ فيه العموم؛ إذ لا يعرف القراءة ووجوهـــا إلا أهلهـــا، وغيرهم لا يعرفون أصلها؛ فضلًا عن تواتراها، وسبيل ذلك أصحاب الـــصَّنائع والآلات

يعرفونها، فتواترها عندهم خاصٌّ بهم، وهكذا أربابُ العلوم في الاصطلاحات لهم تواترٌ عندهم...)[1].

وممن انتصر لابن عرفة في رأيه؛ العلَّامة أبو عبد الله القيجاطيّ- تلميذ ابن لبٍّ-، فقد ألَّف رسالة في الردِّ على من منع الصَّلاة بقراءة ﴿ وَجَنَّٰتٍ ﴾ بالرَّفع من قوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ ﴾[الأنعام:٩٩] [2].

ومن ذلك قوله في كتابه مسائل القراءات:

(واعلم: أنه ليس لأحدٍ من أئمَّة الأصوليِّين تصريحٌ بتواتر القراءات، وتوقُّف تواتر القرآن على تواترها- كما وقع لابن الحاجب-؛ لكن وقع لأبي المعالي في البرهان أنَّ توقُّف نسبة القراءات للقرَّاء وهم، وهُم براءٌ مما أضافوه إليهم.

وقد ردَّ عليه أبو الحسن الأنباريُّ؛ فقال: قول الإمام غير صحيح، واعتمادُ القرَّاء في نقل الأسانيد من طرق الآحاد الثِّقات المتصلة أسانيدهم بالرُّسول- عليه السَّلام-؛ مع موافقة خطِّ المصحف الإمام، وموافقة العربيَّة) [3].

وقد نصَّ الإمام ابن عرفةَ في غير موضع على تواتر القراءات الرَّسمي واللفظي، ومن ذلك قوله- فيما قيَّده البسيليُّ عنه-:

(وسُئِلَ - شيخنا- ابن عرفة: هل السَّبع متواترٌ، أو لَا؟، فقال: أمَّا مصحفُ عثمان؛ فلا خلاف أنه متواترٌ، وعثمانُ لم يضع غيرَ الأحرف - فقط-، وأما الشَّكل والنَّقْط فلم يضعْه، وكان النَّبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أقرأ النَّاس بقراءات كثيرة، أنزل بها القرآن، فبعضُهم نقل عنه قراءةً، وبعضهم نقل عنه أخرى؛ كما في حديث حكيم بن حزام، أنه قرأ سورة الفرقان على غير ما كان عمر يقرأها؛ فاختلفا حتى قال لهما النبي -صلى الله عليه وسلم-:

(إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أحرف؛ فاقرءوا ما تيسَّر منه)، فنسخَ منه عثمانُ -رضي الله عنه- سبعَ نسخٍ، وقيل: ستٍ، وقيل: أربع، وبعث لكلِّ قطر نسخةً، وحرَّق ما خالفها لَا لكونه باطلا؛ بل لكونه غير مجمع عليه، ففي الشَّواذ ما هو صحيح لكنَّه غير مجمعٍ عليه، كما أنَّ في الأحاديث الصِّحاح ما ليس في كتاب مسلم والبخاري،

(١) المعيار المعرب (١٢/١١٨-١١٩) بتصرف يسير.

(٢) انظر: فهرسة المنتوري (ص٩٦).

(٣) (ص٥٠٧)، وانظر: المعيار المعرب (١٢/١٥٦).

فلما مرَّ كلُّ مصحفٍ لقطرٍ؛ قرأها أهل ذلك القطر بتلك الأحرف، **وقرأوا فيما يرجع إلى التزام الضبط- كالمد والقصر، والإمالة والتَّرقيق والتَّفخيم- بما رواه بعضهم عن بعضٍ بالسَّند الصَّحيح إلى النَّبي- صلى الله عليه وسلم-.**

وأمَّا ما وقع في السَّبع من زيادة الأحرف؛ كقراءة ابن عامرٍ:﴿ سَارِعُوا ﴾ [آل عمران:١٣٢] بحذف الواو، وقراءة ابن كثيرٍ:﴿ مِن تَحْتِها ﴾في براءة[آية:١٠٠] بزيادة ﴿مِن ﴾، وقراءة نافعٍ وابن عامرٍ في سورة الحديد: ﴿ واللهُ الغَنِيُّ ﴾[آية:٢٤] بحذف ﴿هُوَ﴾، والباقون بزيادتها، فهو من اختلافِ نسخ عثمانَ، فثبتت ﴿ مِن ﴾ في المصحف المكيِّ؛ دون ما عداه، وثبتت ﴿هُوَ ﴾ فيما عدا المصحف الشَّاميِّ والمدنيِّ، ووجهُهُ أنَّ عثمان أسقطها قصداً؛ لكونهِ صحَّ عنده إثباتُها وإسقاطُها) [(١)].

وكقوله في معرض تفسير قوله تعالى:

(﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾[النساء: ١٦٢]: **قال ابن عرفة:** كلامُ الزَّمخشريِّ – هنا- أحسنُ من كلام ابن عطيَّة؛ فإنه أطنب في تخطئة قراءة: ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ﴾؛ مع أنَّ القرَّاء السَّبعة مجمعون عليها، وصوَّب قراءةَ **(والمقِيمُون)**؛ مع شذوذها، فيوهِم كلامُه أنَّ السَّبع غيرُ متواتر) [(٢)].

وقد صرَّح ابن عرفة بأنَّه خالفَ اثنين من شيوخه في رأييهما في هذه المسألة؛ حيث قال:

وكان جوابي للشَّيخين: (منع حصر وقفها على أبي عمرو الدانيِّ؛ بل شاركه في ذلك عدد كثير، والخاصُّ به شهرتها به -فقط-) [(٣)].

ولاشكَّ أنَّه كان لكتاب (التيسير للدانيِّ، ونظمه للشاطبيِّ) أثرٌ ظاهرٌ في المدرسة القرآنيَّة في تلك الأمصار الإفريقيَّة، والتي تستمدُّ مرجعيتها الأدائيَّة من المشيخة القيروانيَّة ذات المدارس المتعددة؛ التي تلتقي في أنماط فنيَّة، واختياراتٍ أدائيَّة.

وهذا يتعارض مع عبارة من قال: (فهذا إمامٌ جليلُ القدر في المجال الفقهيِّ- أي: ابن عرفة- يتورَّط في نفي التَّواتر عن القراءات السَّبع بدعوى أنَّها تنتهي أسانيدها إلى

(١) تفسير ابن عرفة (٥٠٨/٥)، ومما نبَّه عليه الإمام ابن لبّ في رسالته المؤلفة في الرد على جواب ابن عرفة، أنه وقع منه خطأ، وهو أن القصة وقعت هي بين عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم- رضي الله عنهما- وهكذا وقع الدواوين التي خُرِّج فيه. انظر- للمزيد-: المعيار المعرب (١٣٠/١٢).

(٢) تفسير ابن عرفة (٤٩٥/٢).

(٣) مصابيح الجامع (٣٢٢/٥) بتصرف يسير، وانظر: المعيار المعرب (٧٣/١٢).

أبي عمرو الدانيِّ، وهذا ينافي عنده تواترها لمجيء أسانيدها في عامَّة الجهات المغربيَّة -غالبًا- من طرق أبي عمروٍ؛ غافلًا عن أثر كتابه (التَّيسير)، واختصاره (الشاطبيَّة)، وما كان لهما في الاستحواذ على السَّاحة استحواذا كليًّا؛ حتى غلب على النَّاس في الغرب الإسلاميِّ -أيضًا- أنَّ القراءة الصَّحيحة هي ما جاء من طريق أبي عمرو الدانيِّ، ومن ثمَّ كان الإقبال على كتابه المذكور، ثم جاءت الشَّاطبية؛ فزادت في دعم هذا الاتجاه إلى أن كان ما كان من هجر جمهور القرَّاء شيئا فشيئًا لباقي الطُّرق والرُّوايات) [1].

والنصوص المذكورة في- حدِّ فهمي-لا تؤيِّد ذلك، وليس ببعيدٍ أن يقال أنه ممن يرى أنَّها متواترة على الإطلاق؛ لكن لشهرة أسانيد التيسير وماله من وفاق، وشهرة واتِّفاق؛ قال بذلك.

وقد تقدَّم - أيضًا- أنَّه يسندُ القراءات السَّبع من طريق كتاب الكافي لابن شريحٍ،

ومسألة أنَّ هذا التَّواتر اللفظيَّ والأدائيَّ ليس على الإطلاق؛ بل هو مقيَّد قال به جمع من العلماء، متأثِّرين بمفهوم التواتر عند الأصوليِّين، (فممَّا ذكره الأصوليُّون في شرط التَّواتر، استواء الطرفين والواسطة وعنَوا به؛ أنَّ العصور إذا تناسخت؛ فلا يكفي توافر الشرائط، وكمال العدد في طرف النَّقل من الرسول - صلى الله عليه وسلم- مثلًا؛ بل ينبغي أن يدومَ ذلك في كلِّ عصرٍ، وقد ينقلبُ التواتر آحادًا، وقد يندرسُ ما تواترَ دهرًا) [2] ، **ومن العلماء القائلين به:**

الزركشيُّ؛ حيث قال:

(والتَّحقيقُ أنها متواترةٌ عن الأئمَّة السَّبعة، أمَّا تواترها عن النَّبي -صلى الله عليه وسلم-؛ ففيه نظرٌ؛ فإنَّ إسناد الأئمَّة السَّبعة بهذه القراءات السَّبعة موجودٌ في كتب القراءات، وهي نقلُ الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التَّواتر في استواء الطَّرفين والواسطة، وهذا شيءٌ موجودٌ في كتبهم، وقد أشار الشَّيخُ شهاب الدِّين أبو شامةَ في كتابه المرشد الوجيز إلى شيء من ذلك) [3].

وقد ردَّ كثيرٌ من الأئمَّة على الآخذين بهذا الرأي:

---

(١) انظر: قراءة الإمام نافع د. حميتو (١/١٧٣).

(٢) البرهان في أصول الفقه (١/٢٢١) بتصرف يسير.

(٣) البرهان في علوم القرآن(١/٣١٩)، وانظر: المرشد الوجيز لأبي شامة (ص ١٧٦-١٧٧).

من ذلك؛ قول البنَّا الدمياطيِّ (ت١١١٧هـ) في الإتحاف:

(فإن قيل: الأسانيدُ إلى الأئمَّة، وأسانيدُهم إليه– صلى الله عليه وسلم– على ما في كتب القراءات آحادٌ لا تبلغ عدد التَّواتر؟ أجيب: بأنَّ انحصارَ الأسانيد المذكورة في طائفةٍ لا يمنعُ مجيء القراءات عن غيرهم، وإنَّما نسبت القراءات إليهم؛ لتصدِّيهم لضبطِ الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كلِّ واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التَّواتر، ثمَّ إنَّ التَّواتر المذكور شاملٌ للأصول والفرش.

هذا هو الذي عليه المحقِّقون، ومخالفةُ ابن الحاجب في بعض ذلك تعقَّبها محرِّر الفنِّ ابن الجزريِّ، وأطال في كتابه المنجِّد بما ينبغي الوقوف عليه) [١].

وقول الصفاقسيِّ (ت١١١٨هـ) في غيث النَّفع:

(وهذا قولٌ محدَثٌ لا يعوَّل عليه، ويؤدِّي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن، ولا يَقدحُ في ثبوت التواتر اختلافِ القراءة؛ فقد تتواتر القراءة عند قومٍ دون قومٍ فكلٌّ من القرَّاء، إنَّما لم يقرأ بقراءة غيره؛ لأنَّها لم تبلغه على وجه التَّواتر، ولذا لم يَعِبْ أحدٌ منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحَّتها عنده، وإن كان هو لم يقرأْ بها لفقد الشَّرط عندهُ؛ فالشَّاذ ما ليس بمتواترٍ، وكلُّ ما زادَ –الآن– على القراءات العشرة؛ فهو غير متواتر، قال ابن الجزريِّ: (وقولُ من قال: إنَّ القراءات المتواترة لا حدَّ لها إن أراد في زماننا فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لم يوجد –اليوم– قراءة متواترة وراءَ العشرة، وإن أرادَ في الصَّدر الأوَّل؛ فمحتملٌ) [٢].

وقد ذكر أحد الباحثين المعاصرينَ أنَّ مما يؤخذ على هذا الرَّأي– أيضًا–:

(بأنَّه لا يجوزُ لغير القراء أن يقرأوا القراءات؛ بناءً على أنَّ القراءةَ لم تتواتر إلا عندهم، وهي قرآن.

فكيف تقصرُ تلاوةُ على فئةٍ معيَّنة من المسلمين؟ في حين أنَّ الكتاب العزيز نزل رحمةً للعالمين.

فالصَّواب هو القول؛ بأنَّ القراءات السَّبع متواترة عند كلِّ المسلمين قراء كانوا؛ أم غير قراء، نعم يمكنُ أن يكون هذا المذهبُ على حقٍّ؛ إن كان يقصدُ أنه لا يمكنُ القيام بالواجب –تعلُّمًا وتعليمًا– إلا من طرف زمرة القراء– فقط–، بحكم تخصُّصهم فيها)[٣].

---

(١) (١/ ٧٢-٧٣)، وانظر: لطائف الإشارات (١/ ١٤٣-١٤٤).

(٢) (١/ ٢٦٩)، وانظر: منجد المقرئين (ص٨١).

(٣) الجمع بالقراءات المتواترة د. فتحي العبيدي (ص٤٧).

وخلاصة القول:

أنَّ مذهب جمهور العلماء من القرَّاء، والأصوليِّين، والمحدِّثين، والفقهاء تواتر القراءات القرآنيَّة في الفرش والأصول على الإطلاق إلى النبيِّ-صلى الله عليه وسلم-.

وهذا ما أوضحه الإمام أبو القاسم النويريُّ (ت٨٥٧هـ) بقوله:

(لأنَّ التواتر عندهم جزءٌ من الحدِّ؛ فلا يتصورُ ماهيَّة القرآنُ إلا به، وحينئذ فلا بدَّ من حصول التَّواتر عند أئمَّة المذاهب الأربعة، ولم يخالف منهم أحدٌ -فيما علمتُ- بعد الفحص الزائد، وصرَّح به جماعاتٌ لا يحصون: كابن عبد البرِّ، وابن عطيَّة، وابن تيميَّة، والتونسيّ في تفسيره، والنوويّ، والسُّبكي، والإسنوي، والأذرعي، والزركشيّ، والدُّميري، والشَّيخ خليل، وابن الحاجب، وابن عرفةَ، وغيرهم- رحمهم الله-، وأما القرَّاء؛ فأجمعوا في أوَّل الزمان على ذلك، وكذلك في آخره، ولم يخالف من المتأخِّرين؛ إلا أبو محمَّد مكّي، وتبعه بعض المتأخِّرين) [(١)].

ومما يذكر - في هذا السِّياق- أنَّ الإمام ابن الجزريِّ اختار في نشره صحة السَّند بعد أن قرر شرط التواتر في منجده؛ حيث قال موضحا ذلك:

(وقولنا وصحَّ سندها؛ فإنا نعني به: أن يروي تلك القراءة العدل الضَّابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمَّة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذَّ بها بعضهم، وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أنَّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرَّسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه.

وإذا اشترطنا التواتر في كلِّ حرف من حروف الخلاف؛ انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السَّبعة وغيرهم وقد كنتُ قبلَ أجنحُ إلى هذا القول، ثم ظهر فسادهُ، وموافقة أئمَّة السَّلف والخلف) [(٢)].

وأشار إليه في طيبته بقوله فيها:

---

(١) شرح الطيبة (١/١١٩-١٢٠)، وانظر - للمزيد-: عمدة القارئين والمقرئين للشقانصي (ص٢٥٦- ٢٦٨).

(٢) (٢/٤٧-٤٨).

فكـــلُّ مـــا وافـــقَ وجـــه نحـــو ** وكـــان للرَّســـم احتمالًـــا يحـــوي

وصـــحَّ إســـنادًا هـــو القـــرآنُ ** فهـــذه الثَّلاثـــة الأركـــانُ

وحيثمـــا يختـــلُّ ركـــن أثبـــتِ ** شـــذوذَه لـــو أنَّـــه فـــي الـــسَّبعةِ [1]

وحيثما يختلُّ ركن أثبتِ ... شذوذَه لو أنَّه في السَّبعةِ [2].

وقد تبعهُ في ذلك كثير المتأخِّرين، ولا يخفى أنَّ القراءة الصَّحيحة إذا استفاضت، وتلقِّيت بالقبول، ووافقت مرسوم المصحف، وساغ وجهها في العربية؛ فهي في قوَّة المتواترة؛ فيكون الخلاف على ذلك لفظيًّا في الواقع [3].

● **حكم القراءة الشاذة:**

القراءات الشَّاذة أنواعٌ مختلفة بحسب الوجه الشَّاذ فيها، وهي لا تخرجُ في العموم عن نوعين، هما:

شذوذٌ من جهة مخالفة خطِّ المصحف، وشذوذ من جهة الرِّاوية.

وقد مرَّ مصطلحُ (الشُّذوذ في القراءة) بمراحل تاريخيَّة عديدة، وفترات زمنيَّة مديدة، ومن أظهر ذلك؛ ما شاع في القرن الرابع الهجريِّ؛ فإلى جانب دلالة هذا المصطلح على القراءات المخالفة لخطِّ المصحف؛ صار يعني -أيضًا- ما عدا القراءات السَّبع المشهورة التي ضمَّنها الإمام ابن مجاهد كتابه (السَّبعة)، والذي كان له أثرٌ جليٌّ في استقرار القراءات، وانحصار ظاهرة الاختيار في الرِّوايات.

ومما يدلُّ على ذلك أنَّ الإمام ابن مجاهد ألَّف كتابًا آخر في **(الشَّواذ في القراءات)**؛ وضمَّنه ما خرج عن القراءات السَّبع [4]، وكأنه يريد إدراج بعض القراءات الصحيحة غير المشهورة الموافقة لرسم المصحف؛ والتي لم يُدخلها في الكتاب الأول، وخرجت عن مقاييس الاختيار لديه.

---

(١) متن الطيبة (١٤، ١٥، ١٦).

(٢) متن الطيبة (١٤، ١٥، ١٦).

(٣) انظر- مثلاً-: مسائل في القراءات للقيجاطي (ص٤٩٧-٥٠٨)، والتواتر في القراءات وما أثير حوله من شبهات د. حسن هيشان (ص ٢٠٥-٢٩٩)، والقراءات القرآنيَّة تاريخها، ثبوتها، حجيتها، أحكامها د.عبد الحليم قابة (ص١٥٣- ١٩٥).

(٤) انظر- للمزيد-: مقدمة تحقيق كتاب (الشواذ في القراءات مما نسب لأبي بكر بن مجاهد من كتاب المحتسب) د. أحمد بن حاتم السامرائي (ص٧١-١٤٤)، والقراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية د. عبد العلي المسئول (ص٤٣-٤٤).

وكذلك ما ذكرهُ أبي الفتح بن جنيٍّ (ت٣٩٢هـ) في صدر كتابه المحتَسب أنَّ القراءات القرآنيَّة:

(ضربًا اجتمعَ عليه أكثر قرَّاء الأمصار، وهُو ما أودعهُ أبو بكر أحمدُ بن موسى بن مجاهد – رحمه الله – كتابهُ الموسوم بقراءات السَّبعة، وهو بشهرتهِ غانٍ عن تحديده.

وضربًا تعدَّى ذلك، فسمَّاه أهلُ زماننا شاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القرَّاء السَّبعة المقدَّم ذكرُها؛ إلَّا أنَّه مع خروجه عنها نازع بالثِّقة إلى قرائه، محفوفٌ بالرِّوايات من أمامه وورائه، ولعلَّه أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصَاحة للمجتمع عليه) [(١)].

وهذا الإطلاقُ استعمله – كذلك– الإمام الدانيُّ؛ فقد ضمَّن كتابه (المحتوى على الشاذِّ من القراءات) قراءة أبي جعفر، ويعقوب [(٢)].

ولم يستمرَّ هذا المفهوم طويلًا؛ حيث انحسرَ في الاستعمال مع ظهور مدرسة الإمام المحقِّق ابن الجزريِّ، والتي هي امتدادٌ في أصُولها للمدرسة الدانيَّة؛ والتي كان من معالمها تأصيلُ تواتر قراءة الأئمَّة الثلاثة المتَّممة للعشرة (قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف البزَّار)، وأصبح إطلاق القراءة الشَّاذة على ما خالف رسم المصحف العثمانيِّ المجمع عليه، أو ما خرجَ عن مصادر القراءة المسندة المتواترة [(٣)].

وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزريِّ:

(كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانيَّة ولو احتمالًا، وصحَّ سندها؛ فهي القراءة الصَّحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحلُّ إنكارها؛ بل هي من الأحرف السَّبعة التي نزل بها القرآن وجب على الناس قبولها؛ سواء كانت عن الأئمة السَّبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلِقَ عليها ضعيفة، أو شاذَّة، أو باطلة، سواء كانت عن السَّبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصَّحيح عند أئمة التَّحقيق من السَّلف والخلف؛ صرَّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمانُ بن سعيدٍ الدانيُّ، ونصَّ عليه في غير موضع: الإمام أبو محمد مكيُّ بن أبي طالبٍ، وكذلك الإمام أبو العبَّاس أحمد بن عمار

(١) (١/ ٣٢).

(٢) انظر: معجم مؤلفات الداني د. عبد الهادي حميتو (ص٦٣).

(٣) انظر– للمزيد–: محاضرات في علوم القرآن د. غانم قدوري (ص١٤٣-١٤٧).

المهدويُّ، وحقَّقه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيلَ –المعروف بأبي شامةَ–، وهو مذهب السَّلف؛ الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافهُ) [1].

وقال الإمام القسطلاني (٩٢٣هـ) في لطائف الإشارات بعد ذكر ما في هذه المسألة من الأقوال المعتبرات:

(قد علم مما ذكر أنَّ السَّبع متواترةٌ بلا خلاف، وكذا الثلاثة بعدها في أصحِّ الأقوال الأسلاف، وأنَّ الأربعة بعدها شاذَّةٌ باتِّفاق الأَجِلَّة الأخلاف) [2].

وقد فصَّل الإمام ابن عرفة القول في بيان مفهوم القراءة الشاذة، وحكم الصَّلاة بها، وذلك في مضمن جوابه عن السؤال الذي ورد عليه، يقول تلميذه الدمامينيُّ في بيان ذلك:

فأجاب شيخُنا –رحمه الله تعالى– بما نصُّه: الحمد لله وحده هذا السؤال حاصلُه:

أنَّ بعضَهم منعَ القراءةَ في الصَّلاة بقراءة غير قراءة أحد السَّبعة؛ لأنَّ غيرها شاذٌّ، والشَّاذ لا تجوز الصَّلاة به، وقال: من لوازم تواتر القرآن تواتر وجه أدائه، وأنَّ بعضهم أجاز الصَّلاة بغير قراءة أحد السَّبعة إذا كانت موافقةً لخط المصحف، وصحَّت روايتها.

قال: ولا يلزمُ من تواتر القرآن تواترُ وجه أدائه، وإن الحاكم بينهما صوَّب الأول، وردَّ الثاني، وزاد: إن ما خرج عن القراءات السَّبع فليس بقرآن، وإنَّ مَنْ زعم أن القراءات السَّبع لا يلزم فيها التواتر، فقوله كفرٌ؛ لأنه يؤدِّي إلى عدم تواتر القرآن جملةً.

وجوابه أن نقول: القراءة الشَّاذة تطلق باعتبارين:

الأول: كونها لم يقرأ بها أحدُ السَّبعة، وهي بلفظ فيه كلمةٌ غيرُ ثابتة في مصحف عثمان المجمَع عليه؛ سواء كان معناها موافقاً لما في المصحف؛ كقراءة عمر: **(فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)** [الجمعة: ٩]، أو لا؛ كقراءة ابن مسعود: **(ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَات)**، وهذا الإطلاقُ هو ظاهر استعمال الأصوليِّين، والفقهاء.

والثاني: إطلاقها على ما لم يقرأ به أحدُ السَّبعة من الطُّرق المشهورة عنهم باعتبار إعراب، وإمالة، أو نحو ذلك؛ مما يرجع لكيف النُّطقِ بالكلمة؛ مع ثبوتها في مصحف عثمانَ، وهذا الإطلاق هو ظاهرُ استعمال القراء.

فأمَّا القراءة بالشَّاذ على المعنى الأوَّل، فغيرُ جائزة.

---

(١) (٢/ ٣٤-٣٥).

(٢) (٢/ ١٤٢-١٤٣).

وأمَّا القراءة بها في غير الصَّلاة؛ فللشُّيوخ فيها طريقان:

الأكثر: على منعها، قاله مكيٌّ، والقاضي إسماعيل.

قال القاضي عياض: اتَّفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذ المقرئ أحد أئمَّة المقرئين بها مع ابن مجاهد لقراءته وإقرائه شواذَّ من الحروف؛ مما ليس في المصحف، وعقدوا عليه بالرَّجوع عنه، والتوبةِ منه سِجِلاًّ.

الطريقة الثانية: طريقة أبي عمرَ في التَّمهيد، قال: روى ابنُ وهب عن مالك جوازَ القراءة بها في غير الصَّلاة، ونحوه قول الأبياري: المشهورُ من مذهب مالك: أنه لا يُقرأ بها.

وأمَّا القراءة بالشَّاذ على المعنى الثاني: إذا ثبت برواية الثِّقات؛ فلا ينبغي أن يُقرأ بها ابتداءً، وأمَّا بعد الوقوع، فالصَّلاة مجزئة؛ لقول القاضي إسماعيل: إن جرى شيءٌ من القراءة الشَّاذة على لسان إنسان من غير قصدٍ، كان له في ذلك سعةٌ، إذا لم يكن معناه يخالف خطَّ المصحف المجمَع عليه) [1].

ويتلخَّص من جواب الإمام ابن عرفةَ:

أنَّ الفقهاء، والأصوليِّين، والقراء اتفقوا على توافر قيد المخالفة؛ حتى تأخذ القراءة وصف الشُّذوذ.

ثمَّ أوضح أنَّ مفهومه عند جمهور أهل الفقه والأصول هو:

مخالفة خطِّ المصحف المجمع عليه؛ سواءٌ أكان لهذه المخالفة أثرٌ في الحكم والمعنى، أو لا، وضرب لذلك أمثلةً، ثمَّ حكى الإجماع على أنَّ الصَّلاة تحرمُ، ولا تجوز به.

وقد ذكر حكمه – أيضًا– في مختصره الفقهيِّ؛ حيث قال:

(ولا يُقرأ بالشَّاذ، وفيها إعادةُ من قرأ بقراءة ابن مسعود أبدًا) [2].

ثمَّ أوضح أنَّ مفهومه في اصطلاح القراء هو:

ما خالف الطُّرق المأثورة، وخرج عن الرِّوايات المشهورة، وقصدَ منه: ما وافق العربيَّة، والرَّسم العثماني؛ لكن لم تتواتر في النَّقل، ولم يقع عليها اختيارٌ أهل الصَّنعة[3].

---

(١) مصابيح الجامع (٥/٣١٥-٣١٧) بتصرف، وانظر: المعيار المعرب (١٢/٦٨-٦٩).

(٢) انظره: (ص ٢٤٤).

(٣) انظر: منجد المقرئين (ص١٩)، والقراءات الشاذة عن القراء العشرة د. مجتبى الكناني (ص٤٥، ٥٠، ١٢٥).

وهذا أحد إطلاقات المتقدِّمين على مفهوم الشُّذوذ في القراءة؛ ومما يدلُّ على ذلك؛ قول الإمام أبي عبد الله القيجاطي– أحد عصريِّي ابن عرفة–:

(فكلُّ ما صحَّ إسناده عن إمام موثوقٍ بعلمه، وصحة إسناده؛ صحَّ العمل به، ومالم يكن كذلك؛ فشاذٌّ متروك.

وما صحَّ إسناده على الوجه المذكور قسمان:

قسمٌ اشتهر بين الناس، وكثر تداوله بينهم، وقسمٌ لم يبلغ ذلك المبلغ؛ فسمَّى المتأخِّرون من علماء الصَّنعة الثاني شاذًّا، ولم يريدوا بذلك منع العمل به لمن صحَّ عنده إسناده، وإنما أرادوا التفرقة في التسمية بين المشهور وغيره، وهذ الذي ذكرته لك إجماعٌ من علماء صنعة القراءات) [1].

وقوله– أيضًا– في موضع آخر:

(وما خرج عن المشهور؛ أَطلق عليه المتأخِّرون اسم الشُّذوذ، وهو عندهم قسمان:

قسم جارٍ مجرى في وجوب القول والعمل به إجماع من الأئمَّة؛ كقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نِصَاح، وهما من شيوخ نافعٍ قارئ المدينة، وحميد بن قيس الأعرج، ويعقوب الحضرمي، وشيخه سلام، وأيوُّب بن المتوكل، وخلف بن هشام البزَّار، ومحمَّد بن عيسى الأصبهاني، وأبي بحريَّة، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السِّجستاني، وغير هؤلاء ممن يطول ذكرهم، لا خلاف بين الأئمَّة في قبول قراءة هؤلاء؛ إذا صحَّت بالأسانيد الصَّحيحة.

القسم الثاني: اختلف في قبوله، وصحَّة العمل به؛ فذهب الحافظ أبو عمرو إلى عدم قبوله، فمن هؤلاء محمَّد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي، ومحمَّد بن السَّميفع اليماني، وإبراهيم بن أبي عبلةَ، وأبو البرهسم؛ فهؤلاء كثيرون جدا اختُصرت أسماؤهم، وهم أصحاب اختياراتٍ ردَّ الحافظ اختياراتهم، وزعم لأنه لا تتَّصل أسانيدهم) [2].

وقد أفتى الإمام ابن عرفةَ – كبعض متأخِّري المالكيَّة وغيرهم– بأنَّه لا يقرأ بهذا النوع ابتداءً، وبطلان الصلاة إن كان عالما بشذوذها؛ وبصَّحة الصلاة إن قرأها من غير تعمُّد؛ إذا كان موافقا لخطِّ المصحف، ومما دلَّ على ذلك قوله:

(١) مسائل في القراءات (ص٤٩٩).

(٢) المصدر السابق (٥٠٤–٥٠٥).

(ومن قرأ في الصَّلاة بقراءة يعقوبَ؛ فصلاته صحيحةٌ، قاله مكيٌّ في الكشف، وكذلك من يقرأ بالشَّاذ فصلاته صحيحة، وهذا في الشَّاذ الذي لم يقرأ به أحد القرَّاء السَّبعة باعتبار إعراب، أو إمالة، أو نحو ذلك؛ مما يرجع لكيفيَّة النطق بالكلمة مع ثبوتها في مصحف عثمانَ.

وأما الشَّاذ الذي هو بلفظ غير ثابت في المصحف كقراءة عمر: (إذا نُودِيَ للصَّلاة من يوم الجمعة فامضُوا إلى ذكر الله)؛ فلا تجوز القراءة به في الصَّلاة) [1].

وفي هذا النصِّ يظهرُ تصريحُ الإمام ابن عرفة بأنَّ القراءة المتواترة؛ لم تكن منحصرة في القراءات السَّبع، وإن ادَّعى ذلك أكثر الأصوليِّين.

وأمَّا كثرة استعماله لمصطلح (القراءات السَّبع، والقرَّاء السَّبعة)؛ فهو باعتبار الأكثر والأشهر، ولأنَّ السَّبع لم يختلف في تواترها عند الجميع.

وقد وقع اتِّفاق المذاهب الفقهيَّة على حرمة القراءة بالشَّواذ في الصَّلاة وخارجها؛ وأنَّ بعض المتأخِّرين من المالكيَّة -كابن عرفةَ- وغيرهم أفتى بصحَّة الصَّلاة بها إن كان المصلِّي لم يتعمَّد ذلك؛ فالقراءة بالشَّاذ حرامٌ -مطلقًا-، والتَّفصيل إنَّما هو في الصَّحة، والمشهور أنَّ الشَّاذ في القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر [2].

يقول المحقِّق ابن الجزريِّ في منجده بقوله:

(من القراءة الصَّحيحة: **ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرَّسم**؛ كما ورد في الصَّحيح من زيادةٍ، ونقص، وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك كما جاء عن أبي الدَّرداء، وعمرَ، وابن مسعود وغيرهم؛ فهذه القراءة تسمَّى-اليوم- شاذَّة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا؛ فلا تجوز القراءة بها لا في الصَّلاة، ولا في غيرها.

قال الإمام أبو عمرَ بن عبد البر في كتابه التَّمهيد:

(وقد قال مالك: إنَّ من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعودٍ، أو غيره من الصَّحابة؛ مما يخالف المصحف لم نصلِّ وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك؛ إلا قوما شذُّوا لا يُعرَّج عليهم، قلتُ: قال أصحابُنا الشَّافعية وغيرهم: لو قرأ

(١) تفسير ابن عرفة (٥٠٩/٥).

(٢) انظر: منح الجليل شرح مختصر الخليل لابن عليش المالكي (٣٦٠/١).

بالشَّاذ في الصَّلاة بطلت صلاته؛ إن كان عالمـا، وإن كـان جاهلًـا لـم تبطـل صـلاته، ولم تحسب له تلك القراءة) [1].

ويقول العلامة البنَّا الدمياطيُّ:

(اعلم أنَّ الذي استقرَّت عليه المذاهبُ وآراء العلماء؛ أنه إن قرأ بالشَّواذ غير معتقد أنه قرآنٌ، ولا موهمٌ أحدًا ذلك؛ بلْ لما فيها من الأحكام الشرعيَّة عند من يحتجُّ بها، أو الأدبيَّـة؛ فلا كلام في جواز قراءتها، وعلى هذا يُحملُ حال كل من قرأ بها من المتقـدِّمين، وكـذلك –أيضًا– يجوز تدوينها في الكتب، والتَّكلم على ما فيها، وإن قرأها باعتقاد قرآنيتَّها، أو بإيهام قرآنيتَّها؛ حَرُمَ ذلك، ونقل ابن عبد البرّ في تمهيده إجماع المسلمينَ على ذلك) [2].

وأحكام ومسائل كلٍّ من القراءة المتواترة، والـصَّحيحة، والـشَّاذة؛ مـن حيـث الاعتقاد، وأقوال العلماء فيها بالبراهين والانتقاد، مبسوطةٌ في كتب أهل الفنِّ والـصِّناعة بالإيضاح والتَّبيين، والتَّمييز والتَّعيين، ولا يتَّسع المقام في هذه العجالة؛ لدراسة كلِّ قول في هذه المسألة، ونسبة المذاهب إلى أهلها، وبيان أدلة كل فريق، وأخذه بالنقد والتَّعليق، وقد اجتهد جمع من الباحثين إلى تناولها بالدراسة والتَّحقيق، والبسط والتَّوثيق.

(١) (ص٨٣-٨٤)، وانظر: التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٢٩٣).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (ص٧١)، وانظر– للمزيد–: القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية د. عبـد العلـي المـسئول (ص٢٢٨-٢٤٨)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فبعون من الله- تعالى- فرغت من كتاب صفحات هذا البحث، والذي كان يهدف إلى التعريف بالإمام ابن عرفة مقرئًا، وبيان جهوده في الإقراء، ودراسة أشهر فتاويه وآرائه في مسائل هذا الفنِّ.

وقد خلصت في ختم ذلك إلى ما يلي:

- منزلة الإمام ابن عرفة في علم القراءات، وذلك بشهادة العلماء السابقين الراسخين.
- قرأ الإمام ابن عرفةَ على ثلَّة من كبار مقرئي زمانه، وشيوخ أوانه، وتلقَّى عنهم القراءات السَّبع بمضمَّن كتابي **(التَّيسير)** لأبي عمرو الدَّاني، و **(الكافي)** لابن شريح؛ كما تلقَّى قراءة يعقوب بمضمَّن (مفردتي يعقوب) للدَّاني، وابن شريح، وعرض على غير واحدٍ متن الشَّاطبية، وعقيلة أرباب المقاصد في الرسم للشَّاطبي، وأجازوهُ في جميع ذلك.
- لم يكن الإمام ابن عرفة مكثرًا من التَّأليف والكتابة، وكان يمتاز في إملاءاته ودروسه على النقل من مصار متنوعة، ومنها كتب علم القراءات القرآنيَّة؛ على التنبيه على أغلاط وأوهام ما وقع في الروايات، ونقد النصوص، وبيان العلل.
- كان للإمام ابن عرفة آراء نقديَّة، ومساجلات علمية، ومنها مناظرات في بعض المسائل ذات الصِّلة بأصول القراءات القرآنيَّة، وأحكامها الأدائيَّة.

وأوصي في ختم هذا التطواف مع سيرة الإمام ابن عرفة القرائيَّة بما يلي:

- جمع ودراسة آرائه في علم القراءات، والموازنة بينها وبين آراء أئمَّة هذا العلم، و بيان أثرها في المقروء به، والمعوَّل عليه.
- جمع ودراسة مواضع (الرسم القرآني، والوقف والابتداء) عند الإمام ابن عرفة.
- دراسة الاستدراكات العلميَّة، والأحكام النقديَّة في علم القراءات التي نبَّه عليها، وأشار إليها.

وبعد:

فهذا البحث جهد المقل، الزلل كثير، والوهم وفير، ويبقى المؤمَّل عفو كل من تكرم بإلقاء نظرة فيه، أو استدرك عليه.

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

- القرآن الكريم.
- أبحاث في علوم القرآن، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد البنا الدمياطي، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، محمد بن خلفة الأبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٦٩م.
- الانتصار للقرآن، القاضي أبو بكر الباقلاني، تحقيق د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، الأردن، عمان، ودار حزم، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ
- إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبو عبد الله المازري، تحقيق: د. عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط١، بدون تاريخ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، بدون تأريخ.
- برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن محمد المجاري، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢هـ.
- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ١٤٢٤هـ.
- تاريخ ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

- تاريخ الدولتين الموحديَّة والحفصيَّة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي، المكتبة العتيقة، تونس، ط٢، ١٩٦٦م.
- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، د. محمد المختار ولد أباه، منشورات المنظمة الإنسانية للتربية والعلوم والثقافة، ط١، ١٤٢٥هـ.
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، لطاهر الجزائري الدمشقي تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ.
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد بن محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد بن محفوظ، دار الغرب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.
- ترجيحات الإمام ابن عرفة في تفسيره- سورة المائدة أنموذجًا-)، رسالة ماجستير، إبراهيم عباس، إشراف د. عبد القادر شكيمة، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي، الجزائر، ١٤٣٨هـ.
- تفسير الإمام ابن عرفة، دارسة وتحقيق مجموعة من الباحثين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ.
- التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، محمد بن رزق، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.
- التفسير ورجاله، الطَّاهر بن عاشور، منشورات مجمع البحوث الإسلامية، تونس، ط١، ١٣٩٠هـ.
- التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي التونسي، نشر كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.
- تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، أبو عبد الله محمد بن محمد الرحامني، تحقيق وتعليق: أيوب أغروشي، وأيوب بن عائشة، نشر مدرسة ابن القاضي للقراءات، سلا، المغرب، ط١، ١٤٣٨هـ.
- التواتر في القراءات وما أُثير حوله من شبهات، د. حسن هبشان، مطبوعات جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ.
- الجمع بالقراءات القرآنية، د. فتحي العبيدي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ.

- الحركة العلمية في الدولة الحفصية، رسالة ماجستير، إعداد: عائشة رحماني، ومريم رحماني، إشراف: د. خالد مسعود، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، الجامعة الجزائرية، ٢٠١٦- ٢٠١٧م.
- الدراسات القرآنية في المغرب في القرن الرابع عشر الهجري، إبراهيم الوافي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الدراسات القرآنية في المغرب في القرن الرابع عشر الهجري، لإبراهيم الوافي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٢٠هـ.
- درر المعرفة من تفسير الإمام ابن عرفة، جمع: نزار حمَّادي، دار الإمام ابن عرفة (تونس)، ودار الضياء للنشر والتوزيع (الكويت)، ط١، ١٤٣٤هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ط١، بدون تأريخ.
- ذخر الأريب في إيضاح الجمع بالتقريب محمد أمين بن عبد الله الأيوبي، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق: د. تغريد الخطيب (من أول الكتاب إلى نهاية المبحث التاسع)، إشراف أ.د مصطفى أبو طالب، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٩هـ.
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، أبو الطيب محمد بن أحمد المكي الحسني الفاسي، تحقيق: كمال يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن عمر مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.
- شرح حدود ابن عرفة، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، تحقيق: محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- شرح طيبة النشر، لأبي القاسم النويري، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط١، ١٤٢٥هـ.
- الشموس المشرقة بأسانيد المغاربة والمشارقة، أبو إسحاق إبراهيم بن علي السباعي، تحقيق: د. محمد التمسماني، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

- طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، تحقيق: أحمد بو مزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٢٧هـ.
- عمدة القارئين والمقرئين، لأحمد الشقانصي القيرواني، تحقيق د. عبد الرزاق سرور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن يوسف الجزري، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٠م.
- غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، تحقيق: د. سالم الزهراني، رسالة دكتوراة، إشراف: أد. شعبان إسماعيل، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.
- فتاوى البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البرزلي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- فهرسة المنتوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري، تحقيق: د. محمد بنشريفة، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، ط١، ١٤٣٢هـ.
- فهرست الرَّصاع، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، تحقيق: محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٩٦٧م.
- القراء والقراءات بالمغرب، سعيد إعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.
- القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، د. عبد العلي المسئول، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٣٣هـ.
- القراءات القرآنية، د. عبد الحليم قابه، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.
- القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس، د. هند شلبي، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٣م.
- القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس، د. هند شلبي، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٣م.
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٤٣٢هـ.
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٤٣٢هـ.

- كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: الشيخ جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ.
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن التنبكتي، تحقيق: أ. أحمد مطيع، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربية، المغرب، ط١، ١٤٢١م.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مطبوعات مجمع الملك فهد، ط١، ١٤٣٤هـ.
- المرشد الوجيز إلى علوم الكتاب العزيز، أبو شامة المقدسي، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، تركيا، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- مسائل في القراءات، أبو عبد الله محمد بن عبد القيجاطي، تحقيق: د. بنيونس الزاكي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط ١٤٣٨هـ.
- مصابيح الجامع، بدر الدين محمد الدماميني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٠هـ.
- معاني الأحرف السبعة، أبو الفضل الرازي، تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٣هـ.
- معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى، عبد الله بن عبد العزيز، مطبعة الفضالة، المغرب، ط ١، ١٩٧٢م.
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى، عبد الله بن عبد العزيز، مطبعة الفضالة، المغرب، ط ١، ١٩٧٢م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، بدون تأريخ.
- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، د. عبد العلي المسؤول، دار السلام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، د. عبد الهادي حميتو، مطبعة الرفاء، آسفي، المغرب، ط١، ١٤٢١هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، تركيا، استنبول، ط١، ١٤١٦هـ.

- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربية، ط١، ١٤٠١هـ.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، جدة، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.
- منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد عليش، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: أ.د السالم الجكني، مطبوعات مجمع الملك فهد، المدينة، السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ.
- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد البسيلي التونسي، تحقيق: أ. محمد الطبراني، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٨م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن التنبكتي، عناية: د.عبد الحميد بن عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان، ط١، ١٣١٤هـ.
- الوفيات، ابن قنفذ القسنطيني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٣هـ.

ثانيا: المراجع الإلكترونية:

الموسوعة الشاملة، الإصدار الثالث، ملتقى أهل الحديث.